

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة الحادية والستون

الجلسة العامة ٣٩

الجمعة، ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيسة: السيدة هيا راشد آل خليفة (البحرين)

- افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠. (د) التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود
- البند ١٠٨ من جدول الأعمال (تابع) تقرير الأمين العام (A/61/256) مشروع القرار (A/61/L.4)
- التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمنظمات الأخرى (أ) التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي
- تقرير الأمين العام (A/61/256) تقرير الأمين العام (A/61/256)
- التعاون بين الأمم المتحدة وجماعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية (ب) التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية - الأفريقية
- تقرير الأمين العام (A/61/256/Add.1) تقرير الأمين العام (A/61/256)
- مشروع القرار (A/61/L.5) التعاون بين الأمم المتحدة ومجلس أوروبا
- تقرير الأمين العام (A/61/256) (ج) التعاون بين الأمم المتحدة ورابطة أمم جنوب شرق آسيا
- تقرير الأمين العام (A/61/256) (ح) التعاون بين الأمم المتحدة وجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا
- تقرير الأمين العام (A/61/256)

يتضمن هذا المحاضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحاضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



- (ط) التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الاقتصادي
تقرير الأمين العام (A/61/256)
- (ص) التعاون بين الأمم المتحدة ومنتدى جزر المحيط الهادئ
تقرير الأمين العام (A/61/256)
- (ق) التعاون بين الأمم المتحدة واللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة حظر الشامل للتجارب النووية
تقرير الأمين العام (A/61/256)
مذكرة من الأمين العام (A/61/184)
- (ر) التعاون بين الأمم المتحدة والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي
تقرير الأمين العام (A/61/256)
- السيد أوراس (تركيا) (تكلم بالانكليزية): تؤمن تركيا إيماناً راسخاً بأن توطيد التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمنظمات الأخرى يسهم في تعزيز مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها. وفي ذلك السياق، نرحب بتقرير الأمين العام (A/61/256 و Add.1) بشأن البند ١٠٨ من جدول الأعمال، المعنون "التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمنظمات الأخرى".
- لقد أنشئت منظمة التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود في عام ١٩٩٢، في وقت كانت تغييرات سياسية كبرى تعصف بالعالم عموماً وأوروبا على وجه الخصوص. وتأسست هذه المنظمة بوصفها نموذجاً فريداً وواعداً لمبادرة اقتصادية متعددة الأطراف ترمي إلى تعزيز التفاعل والتناغم بين الدول الأعضاء، فضلاً عن ضمان السلم والاستقرار والرخاء بتشجيع العلاقات الودية وعلاقات حسن الجوار في منطقة البحر الأسود. ومنذئذ، تطورت
- (ط) التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الاقتصادي
تقرير الأمين العام (A/61/256)
- (ي) التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للفرانكفونية
تقرير الأمين العام (A/61/256)
- (ك) التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي
تقرير الأمين العام (A/61/256)
مشروع القرار (A/61/L.6)
- (ل) التعاون بين الأمم المتحدة والمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية
تقرير الأمين العام (A/61/256/Add.1)
- (م) التعاون بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية
تقرير الأمين العام (A/61/256)
- (ن) التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية
تقرير الأمين العام (A/61/256)
مذكرة من الأمين العام (A/61/185)
- (س) التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا
تقرير الأمين العام (A/61/256)
- (ع) التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية
تقرير الأمين العام (A/61/256)

ونؤيد توصيات الأمين العام التي تضمنها تقريره الوارد في الوثيقة A/61/256، والمتعلقة بمنظمة التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود. وتشاطر الرأي الذي مفاده أنه ينبغي للأمم المتحدة والوكالات المتخصصة والمنظمات والبرامج الأخرى لمنظمة الأمم المتحدة أن تواصل التعاون وإجراء المشاورات مع منظمة التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود وإعداد وتنفيذ برامج مشتركة تتصل بالميادين ذات الاهتمام المشترك، بما فيها تنفيذ ترتيبات تعاونية.

ولقد بات أكثر وضوحاً أن بلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، يتطلب أيضاً تعزيز التعاون والتعاون الذي يركز على النتائج بين المنظمات الدولية والإقليمية. وإذ تضع تركيا ذلك في اعتبارها، فإنها ما برحت تدعو إلى تعميق العلاقات بين منظمة التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود ومنظمة الأمم المتحدة، وكذلك مع المنظمات الدولية والإقليمية الأخرى ذات الصلة، وخاصة المؤسسات المالية الدولية. ونؤمن إيماناً راسخاً بأن زيادة التعاون مع الأمم المتحدة سيساعد بلا ريب منظمة التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود على بلوغ أهدافها.

السيد بيك (جزر سليمان) (تكلم بالانكليزية): أود أن أستهل كلمتي بالإعراب عن تأييد جزر سليمان للبيان الذي أدلى به ممثل بابوا غينيا الجديدة بالنيابة عن مجموعة دول منتدى جزر المحيط الهادئ. وأغتنم هذه الفرصة للتقدم ببعض الملاحظات العامة بصفتي الوطنية فيما يتعلق بالبند الفرعي (ص) من البند ١٠٨ من جدول الأعمال المعنون "التعاون بين الأمم المتحدة ومنتدى جزر المحيط الهادئ".

وترحب جزر سليمان بتقرير الأمين العام (A/61/256 و Add.1) بشأن الفرص والتحديات التي ينطوي

المنظمة لتصبح منظمة دولية كاملة، وبدأ سريان ميثاقها عام ١٩٩٩. وتركيا، بوصفها البلد المضيف لمقر منظمة التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود، يسرها أن تلاحظ أنه خلال الأربعة عشر عاماً من وجودها، ما برحت المنظمة بطريقتها الخاصة، تؤدي دوراً أساسياً في الإسهام في الجهود المبذولة لتعزيز استقرار المنطقة من خلال التعاون الاقتصادي الموسع.

وتضم المنطقة الجغرافية التي تغطيها منظمة التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود أراضي الدول الساحلية المطلّة على البحر الأسود والبلقان والقوقاز التي تشمل منطقة تبلغ مساحتها ٢٠ مليون كيلو متر مربع تقريباً. وتمثل منطقة تضم قرابة ٣٥٠ مليون نسمة، بقدرة تجارة خارجية تربو على ٣٠٠ بليون دولار سنوياً. وهي ثاني أكبر مصدر للنفط والغاز الطبيعي في العالم، بعد منطقة الخليج الفارسي، إلى جانب احتياطياتها المؤكدة من المعادن والفلزات. وسرعان ما ستصبح المنطقة ممر أوروبا الرئيسي للنقل ونقل الطاقة.

وعلى الرغم من أن منظمة التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود تغطي منطقة جغرافية وجيوستراتيجية معقّدة - بأطرافها القانونية والمؤسسية والإجرائية الراسخة - فإنها تحدد وتيرة التعاون بين أعضائها. وفي أعقاب منح المنظمة ولايتها في مؤتمر قمته المعقود عام ٢٠٠٢، توسعت في أنشطتها لتتجاوز مجالات التعاون الاقتصادي الإقليمي. وبفضل ما لديها من آليات وأدوات جديدة، مثل بنك التجارة والتنمية لمنطقة البحر الأسود وصندوق تنمية المشاريع، ما برحت المنظمة تبرز تقدماً كبيراً في مجالات التعاون مثل التجارة والنظم المصرفية والتمويل والنقل والطاقة وشبكات الكهرباء، والعلم والبيانات الإحصائية ومكافحة الجريمة المنظمة وتبسيط الإجراءات عبر الوطنية والإجراءات الجمركية.

مؤتمر القمة على التنمية بوصفها وسيلة لصون السلم على الصعيدين الدولي والإقليمي.

وعند دراسة الفصل الثاني عشر من تقرير الأمين العام، الذي يتناول التعاون بين الأمم المتحدة ومنتدى جزر المحيط الهادئ، تلاحظ جزر سليمان بامتنان دور المكتب السياسي للأمم المتحدة في بوغانفيل، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبعثة منتدى جزر المحيط الهادئ لمراقبة الانتخابات التي جرت في نيسان أبريل في جزر سليمان. ونشعر بالامتنان كذلك لمختلف البرامج التابعة لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، فضلا عن برنامج منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) في بلدنا الذي يتعلق بتطوير وسائط الإعلام في مناطق الصراعات.

بيد أن وفدي يشعر بالقلق لأن التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمتنا الإقليمية لا يرد إلا في الفصل الأخير من الوثيقة الختامية للقمة. فهناك تركيز أكبر على قضيتي الحكم والأمن، ولا شيء تقريبا عن التنمية.

ولسوء الطالع، سيؤدي هذا التوجه، إن لم نوقفه، إلى زعزعة الاستقرار على الصعيدين الإقليمي والعالمي، لأننا جميعا نعمل في إطار منظومة دولية مترابطة.

وتستند خطة منطقة المحيط الهادئ، التي أشار إليها تقرير الأمين العام، إلى أربع دعائم: النمو الاقتصادي، والتنمية المستدامة، والحكم الرشيد، والأمن. ولم يتم إيلاء ما يجب من اهتمام للدعامتين الأوليين في الترتيبات التعاونية الحالية. وأود أن أشير إلى بعض الترتيبات التعاونية المذكورة في التقرير. وتشمل هذه الترتيبات حلقة العمل بشأن بناء السلام ومنع نشوب الصراعات، وحلقة العمل حول بناء القدرات لتنفيذ قرارات مجلس الأمن بشأن المرأة والسلام والأمن، وحلقة العمل بشأن الأخلاقيات والمساءلة، وبرنامج القيادة مع جامعة جنوب المحيط الهادئ، وتوفير التدريب

عليها التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية. وبمخاض ذلك الفرصة لاستعراض حالة التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والتمتع فيها، بالإضافة إلى النظر في السبل والوسائل الرامية إلى زيادة تعزيز التفاعل بين الكيانات الحكومية الدولية.

ويسر جزر سليمان كذلك أن تلاحظ انعقاد ستة اجتماعات رفيعة المستوى منذ عام ١٩٩٤. ويتمشى ذلك مع المادة ٥٤ من ميثاق الأمم المتحدة ويترجم إلى عمل خطة عام ١٩٩٢ للسلام، التي يفترض أنها تمخضت عن تكوين شراكة إقليمية وعالمية.

و جزر سليمان بلد يتألف من جزر عديدة. وبوصفنا بلدا جزريا ناميا صغيرا، وجدنا القوة عبر التعاون ضرورة ووسيلة للقيام بالمزيد لصالح شعبنا. ونتطلع إلى إقامة كل أشكال التعاون في سبيل التوصل إلى حلول - على الصعد دون الإقليمية والإقليمية والدولية. وترى جزر سليمان أن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية الإقليمية قطع أشواط بعيدة في عدد من المجالات.

بيد أنه لا بد من عمل المزيد. وأقول ذلك إزاء خلفية تصنيف خمسة أعضاء من منتدى جزر المحيط الهادئ في تعداد أقل البلدان نموا. وبلدي نفسه يخرج من حالة صراع نشب قبل ستة أعوام. ولقد عرّفت الأمم المتحدة المنطقة دون الإقليمية على أنها منطقة تحيد عن المسار الصحيح من حيث تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وقد توصل مصرف التنمية الآسيوي مؤخرا إلى نفس التقييم.

وتوفر الوثيقة الختامية لمؤتمر قمة الألفية لعام ٢٠٠٥ أساسا ممتازا للأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية الإقليمية لتحديد أوجه التعاون فيما بينها. وشددت وثيقة

التعاونية الإقليمية، من خلال بعثة المساعدة الإقليمية في جزر سليمان التي تقودها أستراليا، فقد عاجلت تحدياتها الوطنية على الصعيد الإقليمي في غضون السنوات الثلاث الأخيرة. ويمثل الترتيب الخاص بتلك البعثة مجموعة شاملة تتوفر على مختلف عناصر بناء السلام، وحفظ السلام، وبناء الدولة، كلها مدمجة في واحد. وتظل جزر سليمان ملتزمة بهذا الترتيب، وتأمل أن يتم استعراض الشراكة لجعلها أكثر تركيزاً على التنمية. ويعتزم وفد بلادي هذه الفرصة للإعراب عن الشكر لأستراليا ونيوزيلندا وجميع جيراننا في منطقة المحيط الهادئ على دعمها وإسهاماتها.

وأخيراً، أود أن أؤكد لكم، سيدتي الرئيسة، التزام جزر سليمان بجعل منظمتنا أداة دولية فعالة للتعاون. ونسلم بأن تعزيز حضور الأمم المتحدة في جزر سليمان، من خلال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، سيؤدي إلى زيادة تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة وجزر سليمان والمنطقة برمتها.

السيد كورغا (توغو) (تكلم بالفرنسية): أود مرة أخرى أن أعرب عن امتناني للأمين العام على تقريره عن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمنظمات الأخرى (A/61/256)، الذي يغطي، في جملة أمور، ما اضطلعت به الأمم المتحدة من أنشطة في إطار علاقاتها مع الاتحاد الأفريقي.

ويعود تاريخ التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي إلى الأيام الأولى من استقلالنا. والتعاون بين منطمتين لتتزامن بالمثل ذاتها، وتسعيان إلى تحقيق الأهداف ذاتها، استناداً إلى الميثاق، مكنهما من حشد جهودهما للعمل بفعالية بغية صون السلم والاستقرار وتعزيزهما، وكفالة تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي في قارتنا.

ويشدد الأمين العام في التقرير قيد النظر على ما توليه الأمم المتحدة من أهمية لهذا التعاون، الذي ازداد قوة

إقليمياً للقائمين على تدريب القادة المنتخبين محلياً واستعراض للأقران لتشريع منتدى جزر المحيط الهادئ المعني بمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية، في جملة أمور.

وجزر سليمان تقدر إتاحة هذه الفرص للتدريب وتنظيم حلقات العمل، غير أنه يجب علينا المضي قدماً لمواجهة ما ينطوي عليه عصرنا من تحديات إنمائية. وقد وضعت جزر سليمان التنمية على رأس جدول أعمالها هنا في الأمم المتحدة، ونأمل أن تعبر نتائج عمليتي اجتماع الأمم المتحدة الرفيع المستوى ومؤتمر قمة الألفية، عن الترتيبات التعاونية للمنظمة مع المنظمات الإقليمية. وفي هذا الصدد، يأمل وفد بلدي أن يتم إيلاء برنامج عمل بروكسل القدر ذاته من الاهتمام الذي نوليه لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

وعلى الصعيد الإقليمي، تمثل الطاقة المتجددة والاتصالات السلكية واللاسلكية بعضاً من القطاعات التي يمكن تعزيز التعاون فيها واستكشاف سبله. وتلك بعض من المجالات التي وضعنا لها سياسات إقليمية، على الرغم من أننا لا تتوفر على الموارد اللازمة لتأميمها وإضفاء الصفة المحلية عليها. وتمثل هذه المجالات تحديات إنمائية يمكن البدء بالتعاون بشأنها بين دول الجنوب بمساعدة الأمم المتحدة.

والتجارة مجال آخر ينبغي دعمه. وعلى الرغم من الترتيبات التجارية الإقليمية، ليس هناك نشاط تجاري يذكر بين بلدان جزر المحيط الهادئ، بالنظر إلى أننا جميعاً ننتج منتجات مماثلة. وبفضل برامج الأمن الغذائي لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، يمكننا أن نحقق من واردات الأغذية ونزيد من الإنفاق للوفاء بالتزاماتنا المتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية.

ويتسم التعاون في منطقة المحيط الهادئ بقوته واتساع نطاقه. وباعتبار جزر سليمان بلداً مستفيداً من الترتيبات

من تهديدات يزداد وضوحا يوما بعد يوم. بيد أن ما يدعو إلى الاستغراب أنه في سياق انعدام اليقين هذا بالتحديد، يبدو أن المركز الإقليمي قد تُرك وشأنه يتخبط في مشاكل مادية ومالية خطيرة بصورة متكررة، مما يشكل تهديدا حقيقيا وإعاقة له عن إنجاز مهمته المتمثلة في تعزيز السلم والاستقرار في أفريقيا.

أما فيما يتعلق بتقرير الأمين العام (A/61/137)، فإننا نلاحظ أنه خلال الفترة من تموز/يوليه ٢٠٠٥ إلى تموز/يوليه ٢٠٠٦، ظلت أوجه انعدام اليقين على نحو كبير تشكل تهديدا لسير العمل في المركز الإقليمي، بسبب الانخفاض المستمر في حجم التبرعات لدعم أنشطته.

يود وفد بلدي أن يشكر الأمين العام على وضعه آلية تشاورية لإعادة تنظيم مركز لومي بغية استكشاف السبل والوسائل الكفيلة بإعادة الأمور إلى نصابها. ونحن نتطلع باهتمام إلى استنتاجات هذا الفريق وتوصياته، التي يجب منطقيًا أن تشكل نبراسا يستنير به المجتمع الدولي فيما يتعلق بضرورة تنشيط سير عمل المركز بتخصيص الموارد البشرية والمالية والمادية الكافية له.

وكما أكدت للتو، يواجه مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا ضائقة مالية، لا سيما بسبب الهبوط الحاد في التبرعات المقدمة إلى صندوقه الائتماني. وعلى الرغم من ذلك، حاولت هذه المؤسسة جاهدة تنفيذ برامج عملها في المجالات الرئيسية المحددة في ولايتها، والمتمثلة، في جملة أمور، في السلم والأمن، وتحديد الأسلحة ونزع السلاح، والتعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، فضلا عن المجتمع المدني.

وعملاء باتفاق البلد المضيف الموقع مع الأمم المتحدة - ما فتت توغو تقدم كامل دعمها إلى مركز لومي. وعليه، فبالإضافة إلى تبرعها، تقدم توغو على سبيل الهبة مواد أو

معمور السنين. وإسهام الأمم المتحدة في تحول منظمة الوحدة الأفريقية إلى الاتحاد الأفريقي وفي إنشاء مؤسساته، وإنشاء مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا، ومشاركة الأمم المتحدة في وضع الإطار الاستراتيجي للاتحاد الأفريقي، والدور الحاسم الذي اضطلعت به لتعبئة الجهود الدولية لصالح الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، كل ذلك يشكل دليلا ساطعا على هذا التعاون، الذي لا يسع توغو إلا أن ترحب به.

ويعالج التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي اليوم مجموعة كبيرة من المسائل - عمليات حفظ السلام، وتعزيز قدرات أفريقيا في هذا المجال، وتعزيز التعاون في مجال نزع السلاح - وهي مسائل ما انفكت تشكل أساس علاقتنا.

وفيما يتعلق بتحديدات نزع السلاح، الذي يوليه وفد بلدي اهتماما خاصا، أود أن أذكر بالقرار ١٥١/٤٠ زاي المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥، الذي أنشأت الجمعية العامة بموجبه مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا، على أساس الموارد القائمة، وما قد تقدمه الدول الأعضاء من إسهامات طوعية لتحقيق ذلك الغرض. وقد أنشئ المركز الإقليمي استجابة للحاجة الملحة إلى تعزيز أهداف تحقيق السلام ونزع السلاح والتنمية في أفريقيا. ومنذ ذلك الحين، قامت هذه الهيئة في لومي، بالتعاون مع دول القارة ومنظمتها الإقليمية ودون الإقليمية، بأنشطة أسهمت بشكل كبير في التوصل إلى حلول لما تواجهه بلداننا من تحديات، لا سيما في مجال الاتجار غير المشروع في الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وانتشارها وتداولها، وكلها عوامل تزعزع استقرار دولنا.

ونحن، أبناء هذه القارة، ندرك الأهمية الخاصة التي توليها بلداننا لمركز لومي، لأننا نعلم أن ما يواجهه العالم الحر

وكيما يضطلع الاتحاد الأفريقي بولايته في مسائل الأمن، لا بد من أن يتعاون مع الأمم المتحدة تعاوناً وثيقاً. وينبغي أن تؤدي هاتين المنطقتين أدواراً تكاملية. فكل منهما بحاجة إلى الأخرى لتعزيز السلم والأمن الدوليين في قارة أفريقيا. ومن دون أن تتنازل الأمم المتحدة عن مسؤوليتها الأولى بموجب الميثاق عن صون السلم والأمن، يمكنها من خلال مجلس الأمن أن تفوض بعض وظائفها للاتحاد الأفريقي، عملاً بالفصل الثامن من الميثاق، بناءً على مبدأ تفريع السلطة. والاتحاد الأفريقي في موقع أفضل لمعالجة بعض حالات الصراع، مستفيداً من هيكله الراسخ القديمين ومعرفته بالظروف المحلية.

وقد تمكنت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من معالجة حالات صراع في الغرب، كما أن الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية حققت إنجازات ملحوظة، إذ تم توقيع اتفاق سلام شامل بين حكومة السودان والجيش الشعبي/الحركة الشعبية لتحرير السودان في الجنوب. وفي بوروندي، تم إحلال السلام أخيراً، في إطار المبادرة الإقليمية برئاسة أوغندا. وتحاول قوة السلام التابعة للاتحاد الأفريقي في دارفور ببسالة المحافظة على السلم والأمن في ظل ظروف عصيبة، رغم افتقارها إلى الموارد المالية اللازمة للاضطلاع بولايتها. ويمكن للأمم المتحدة، بالتعاون مع الاتحاد الأفريقي، استحداث آلية مناسبة لإحلال السلام في دارفور. أما الصومال، فندعو بصدد مجلس الأمن إلى رفع حظر السلاح جزئياً لتمكين الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية من نشر قوات في الصومال لتثبيت الحكومة الانتقالية.

وعلى الصعيد الاقتصادي، يقوم الاتحاد الأفريقي، في إطار الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (نيباد)، بمعالجة مسألة التنمية. وعلى الأمم المتحدة ومن خلال مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا والمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن تواصل مد يد المساعدة لهذه الجهود. وعلى

خدمات سوقية، تشمل إيجار المبنى ومحل إقامة المدير، فضلاً عن تسديد فواتير الكهرباء والماء والهاتف. ويبلغ مجموع تكاليف هذه المخصصات قرابة ٤٠ ٠٠٠ دولار سنوياً.

ومركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلم ونزع السلاح في أفريقيا تعبير عن تصميم المجتمع الدولي. ولا يمكننا أن نتذرع إلى ما لا نهاية بالقرار ١٥١/٤٠، الذي يمكن، بالمناسبة تأويله، بأكثر من طريقة، لتترك المركز من دون موارد. وفي حين تستعد تلك المؤسسة للاحتفال بذكراها السنوية العشرين، ينبغي أن يؤكد المجتمع الدولي من جديد أهمية ولايتها. وينبغي أن تنظر الدول الأعضاء بمجدية في إمكان تقديم الأمم المتحدة إسهاماً من الميزانية لتسيير عمله. ولذلك يعقد وفدي أملاً كبيراً على الآلية الاستشارية التي أوصى الأمين العام بتجديدها. ونحن نشقق بها، نظراً لما هو على المحك، آمليين أن يفضي عملها - كما قلت منذ لحظات - إلى توصيات محددة، يمكن أن نتوصل من خلالها إلى حل نهائي لحالة المركز الراهنة بحيث يتمكن من الاضطلاع بولايته في خدمة السلام ونزع السلاح في أفريقيا.

السيد بوتاغيرا (أوغندا) (تكلم بالانكليزية): لقد أصبح الاتحاد الأفريقي الآن منظمة تنبض بالحياة، تتقدم مسيرة التنمية في أفريقيا في إطار هيكل محددة جيداً، ومنها: مجلس السلم والأمن والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وفي إطار مجلس السلم والأمن، تعالج مسائل السلم والأمن بصورة منهجية. وقد أدركت أفريقيا أنها ينبغي أن تجعل مسائل الأمن من اختصاصها. وكانت رائدة لمفهوم التدخل في حالات الإبادة الجماعية والتطهير العرقي والجرائم ضد الإنسانية، وأعلنت بصورة قاطعة أنه لا يمكن الاعتداد بالسيادة لحماية تلك الجرائم. وزعماء العالم الذين اجتمعوا في نيويورك، في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، قد عبروا عن ذلك في الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ (القرار ١/٦٠).

الساحة الدولية بوضوح روابط التعاضد والتفاعل بين عالمية الأمم المتحدة والبعد الإقليمي. من هنا يستمد هدف التعاون التام بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية أهميته ومغزاه.

ومن المعروف أن المنظمات الإقليمية تؤدي دورا أساسيا في حكم العالم، ولهذا يتعين أن تشارك في عمل الأمم المتحدة بصفتها شريك كامل لها.

وقد شددت الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ على أهمية اتخاذ إجراءات لتعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، وأوصت بتحديد هذه الإجراءات واعتمادها.

وتونس بوصفها عضوا في عدد من المنظمات الإقليمية، فإنها تعتبر أن تقرير الأمين العام ينم عن إرادة حقيقية من جانب الأمم المتحدة لتعزيز تعاونها مع هذه المنظمات الإقليمية في مختلف الميادين. ونحن نرحب بهذا التطور الذي يشكل جهدا يجب الاعتراف به، لأنه سيحقق المزيد من النجاح إن حظي بدعم أكبر وتم توجيهه بشكل أفضل.

والتعاون بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، الذي نسلم بطابعه الحيوي والقوي، يغطي عددا من المجالات والمستويات، لا سيما المتعلقة بالسلام والاستقرار والأمن. كما أن اجتماع القاهرة لعام ٢٠٠٥ بشأن تمويل الأهداف الإنمائية للألفية واجتماع فيينا العام لسنة ٢٠٠٦ بشأن التقييم المشترك للمنجزات المحرزة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، يعبران عن هذا الاهتمام بتوسيع نطاق التعاون وتدعيم ركائزه.

ويرحب وفد بلدي بالتقدم المحرز في المجال الاقتصادي والاجتماعي، ويتطلع إلى التعاون بين منظومة الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية. وينبغي تحسين التنسيق بين هياكل الجامعة وتقديم مزيد من الدعم لها، لا سيما

لجنة بناء السلام أيضا أن تتعاون تعاوننا وثيقا مع آليات الاتحاد الأفريقي المناسبة للتصدي لمسألتي التنمية وإعادة التأهيل في فترة ما بعد الصراع.

وهناك مجال آخر للتعاون بين المنظمين، هو مجال الهجرة والتنمية. فالتحويلات الواردة من العمال المهاجرين أخذت تصبح مصدرا هاما للموارد المالية إلى القارة الأفريقية. وأوغندا تحيي الحوار التاريخي الرفيع المستوى بشأن الهجرة الدولية والتنمية، الذي عقد مؤخرا في نيويورك، يومي ١٤ و ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، عملا بقرار الجمعية العامة ٢٢٧/٦٠ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥. وينبغي عقد حوار متابعة في المستقبل المنظور، مع إسناد دور بارز للاتحاد الأفريقي، في تنظيمه وفي أعماله، نظرا لكون مهاجري القارة الأفريقية يقومون، منذ أيام بتجارة الرقيق المشؤومة إلى يومنا هذا، بدور هام لا في تنمية الاقتصاد العالمي وحسب، بل اقتصادات البلدان الأفريقية أيضا.

وبغية زيادة تعزيز التعاون بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، ينبغي أن يكون هناك مناقشات غير رسمية منتظمة أو حوار بين هاتين المنظمين. وعلى سبيل المثال، يمكن أن يعقد مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي دورات غير رسمية مع مجلس الأمن، في فترات متفق عليها.

السيد سنوسي (تونس) (تكلم بالفرنسية): يولي وفدي أهمية كبرى لمناقشتنا اليوم بشأن موضوع التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمنظمات الأخرى. وأود أن أعتنم هذه الفرصة لشكر الأمين العام على المعلومات التي قدمها حول هذا الموضوع.

إن التعاون الإقليمي، الذي أصبح هيكله ونطاقه متعددي الأبعاد ومتكاملين بصورة تزايد - يشكل اليوم أكثر من أي وقت مضى أداة مكتملة لأنشطة الأمم المتحدة ولتطور تعددية الأطراف. وتبين التطورات الجارية على

التي تمثل برنامجا شاملا ومتكاملا للتنمية في أفريقيا، وأساسا للتعاون مع شركائها.

ويسجل وفد بلدي بارتياح مواصلة التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي في العديد من المسائل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والإنسانية الهامة. وباعتبار منظمة المؤتمر الإسلامي صوت العالم الإسلامي، تعمل المنظمة ومؤسساتها في العديد من المجالات ومع العديد من الشركاء للإسهام في جهود المجتمع الدولي خدمة للتنمية والسلم والأمن. وبالنظر إلى أهمية المكانة التي يستأثر بها العالم الإسلامي على الساحة الدولية وما يتوفر عليه من قدرات لخدمة أهداف البشرية يعتبر وفد بلدي إن توطيد التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي سيعزز الوسائل المتاحة لنا لتحقيق أهدافنا المشتركة.

وفي الختام، تجري المناقشة العامة في دورة الجمعية العامة هذه حول موضوع "تنفيذ شراكة عالمية من أجل التنمية". ووفد بلدي على اقتناع بأن الشراكة المعززة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية تشكل دعامة من دعائم هذه الشراكة العالمية.

وأخيرا، يود وفد بلدي أن يقترح الأمين العام في تقريره القادم توصيات وخطط عمل، وألا يقتصر على مجرد عرض أنشطة التعاون التي أنجزت فعلا.

السيد كيبيل (جزر مارشال) (تكلم بالانكليزية):
تؤيد جمهورية جزر مارشال البيان الذي أدلى به ممثل بابوا غينيا الجديدة بالنيابة عن مجموعة منتدى جزر المحيط الهادئ، الذي يوجد مقره في نيويورك، والذي يحث الجمعية العامة على مواصلة تعزيز العلاقة بين الأمم المتحدة ومنتدى جزر المحيط الهادئ.

كثيرا ما تواجه الدول الأعضاء في المنتدى، بما فيها جزر مارشال، التحدي المتمثل في موقعها الجغرافي النائي،

فيما يتعلق بتوفير الموارد المالية والتشغيلية. ونوصي كذلك بوضع أساس منظم يمكن التنبؤ به لتعزيز التنسيق وتحسين التقييم.

ويغتنم وفد بلدي هذه الفرصة لتجديد دعوته إلى تحسين التعاون مع الاتحاد الأفريقي ومؤسساته، وخاصة أن أفريقيا تحظى بالأولوية في جدول أعمال كل من الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، بالنظر إلى الطابع الخاص لاحتياجاتها وتحدياتها. والاتحاد الأفريقي، الذي أثبت فعاليته لدى حصوله على الدعم، يفتقر إلى الموارد الكافية لمواجهة جميع الحالات. وعليه، ينبغي للأمم المتحدة والمجتمع الدولي زيادة الدعم المقدم له.

وأود أن أؤكد على الدور الذي يضطلع به الاتحاد الأفريقي، لاسيما مجلس السلام والأمن التابع له، فهو هيئة ينبغي تعزيزها على الصعيد المادية والسياسية والقضائية والمؤسسية. وفي هذا السياق، لا بد من تحسين التعاون بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة بغية الإسهام في تعزيز بناء قدرات أفريقيا في مجال منع نشوب الصراعات وصون السلم وتوطيده. وبدون الالتزام من جميع شركاء أفريقيا والاتحاد الأفريقي، لا سيما الأمم المتحدة، سيكون من الصعب تحقيق الهدف الطموح المتمثل في "أفق ٢٠١٠: أفريقيا بدون صراعات".

وقبل أن أختتم هذه النقطة، أود أن أعرب عن احترام الوفد التونسي وتقديره للجهود التي بذلها المستشار الخاص للأمين العام المعني بأفريقيا المكلف، في جملة أمور، بالعلاقات بين الأمم المتحدة والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (نيباد)، والذي يستحق أن نواصل تعزيز مكتبه. وفي هذا السياق، لا بد للأمم المتحدة والمجتمع الدولي من تعزيز القدرات الوطنية والإقليمية للمساعدة في تنفيذ نيباد،

ويضطلع المنتدى بدور أساسي في وضع وتنفيذ خطة منطقة المحيط الهادئ، التي تمثل استراتيجية إقليمية بعيدة الأثر لتعزيز التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي والحكم السليم والأمن. وقد أثمر التنسيق الجاري مع الأمم المتحدة فعلا نتائج إيجابية، بما فيها الجهود التي بذلها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغيره من وكالات الأمم المتحدة بالتعاون مع المنتدى لكفالة التنسيق الوثيق بشأن الأهداف الإنمائية للألفية، وتنفيذ خطة منطقة المحيط الهادئ. وبالإضافة إلى ذلك، أدت الحلقات الدراسية، ودراسات السياسات العامة، والمشاريع الإرشادية برعاية الأمم المتحدة إلى تعزيز التفهم الإقليمي لمسألة منع نشوب الصراعات، وإجراء انتخابات نزيهة، والمسائل الجنسانية، وتكنولوجيا الاتصالات، والحد من الفقر.

وإذ نلاحظ أهمية العلاقة التعاونية بين الأمم المتحدة والمنتدى، نحث الجمعية العامة على مواصلة بناء تحالف أقوى مع مجموعتنا. وسيعكف أعضاء المنتدى، في المستقبل القريب، على دراسة المسائل الاقتصادية والبيئية والسياسية التي تزداد تعقدا.

وكثيرا ما كانت الجهود الدولية للتنمية والإصلاح تفتقر إلى محور تركيز إقليمي متنسق أو تعجز عن تحديد حلول في سياق الثقافة المحلية التقليدية. والجمعية العامة، باستفادتها من الخبرة الإقليمية للمنتدى، ستضمن نجاح تنفيذ السياسات الدولية. والحضور المادي للأمم المتحدة - بما في ذلك موظفو البرنامج ومكاتب التنمية - حضورا أبرز داخل بلدان المنتدى، التي عبرت عن حاجتها إلى هذا الحضور، من شأنه أن يعطي دفعة قوية لتحقيق الشراكة الهام بين الأمم المتحدة والمنتدى.

وأمام الأمم المتحدة فرصة قيمة لوضع مسائل عالمية أساسية - كتغير المناخ والتنمية المستدامة والحد من الفقر

وصغر مساحتها، وتعرضها لأخطار الكوارث الطبيعية. وعلاوة على ذلك، فإن كثيرا من الدول الأعضاء في المنتدى، مثل جزر مارشال، عرضة بشكل فريد لتأثيرات تغير المناخ وارتفاع منسوب مياه البحر. وقد يصبح مواطنو بعض الدول الأعضاء في منتدى جزر المحيط الهادئ أول لاجئين بيئيين في العالم. والموقع الجغرافي النائي للعديد من دول منتدى جزر المحيط الهادئ يسبب عراقيل للجهود المبذولة في مجالات التنمية الاقتصادية والتعليم والحد من الفقر. وبعض دول المنتدى، لا سيما جزر مارشال، لا تزال تجاهد للتصدي للآثار المدمرة التي يلحقها اختبار الأسلحة النووية بينيا واجتماعيا وعلى صعيد الصحة العامة. ويكتسي التنسيق الإقليمي أهمية حاسمة للتصدي لهذه التحديات.

ومنتدى جزر المحيط الهادئ يوفر استراتيجية إقليمية شاملة للتصدي لهذه التحديات الملحة، يربط الإطار الإقليمي للجامعات والمنظمات التقنية والحكومات الوطنية في المنطقة بالوكالات الإنمائية والبيئية. ويتم تحديد الأهداف الإنمائية والأمنية العالمية في إطار ما تتسم به الدول الأعضاء في المنتدى من طابع ثقافي وإقليمي فريد.

وتمثل الدول الأعضاء في المنتدى أيضا قيمة عالمية حقا. فدول المنتدى، بما فيها جزر مارشال، تزخر بأكبر تنوع بيولوجي وثقافي في العالم. وهي الحارس للكثير من التنوع البيولوجي البحري في العالم والساغر على حمايته. ومواطنوها يتكلمون ما يزيد على ٢٠٠ لغة من اللغات المحلية المختلفة، ويفخرون بالحفاظ على تقاليد ثقافية فريدة ترتبط بجغرافية الجزر وبيئتها. ومن شأن تعزيز تعاون الأمم المتحدة مع المنتدى أن يساعد على وضع نهج أكثر توحدا وتوازنا في المنطقة لتعزيز هذه الموارد النفيسة بدلا من تقليصها.

السلام أكثر فعالية بشأها. ولكن، عندما تستدعي الحالة، يشمر التعاون بين الاتحاد والأمم المتحدة نتيجة أفضل بتكلفة أقل، ولذا ينبغي أن يكون تضافر العمل في مقام الصدارة.

والمجتمع الدولي أقر بأهمية التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية إقراراً أوضح في العقد الجاري منه في أي وقت مضى. وكانت نتيجة ذلك أن دعا مؤتمر قمة رؤساء الدول والحكومات في عام ٢٠٠٥ إلى اتخاذ عدد من التدابير لتعزيز هذا التعاون. وأكد مؤتمر القمة بصورة خاصة ضرورة التعاون مع الاتحاد الأفريقي ورسم خطة لبناء القدرات لعشر سنوات. وفي هذا الصدد، يشجع وفدي على زيادة المساعدة المقدمة إلى الاتحاد الأفريقي في مجال عمليات حفظ السلام عامة وتعزيز القوة الاحتياطية الأفريقية خاصة.

وأحاط وفدي علماً بعدد من التوصيات الإيجابية المذكورة في التقرير، والرامية إلى تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمنظمات الأخرى، وجعل هذا التعاون أكثر فائدة. وفي هذا الصدد، يؤيد وفدي على نحو خاص التوصيات الرامية إلى تعزيز قدرات الاتحاد في مجالات منع نشوب الصراع وحل الصراع وبناء السلام.

السيد شو هيون (جمهورية كوريا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أستهل بياني بشكر الأمين العام على تقريره الشامل (A/61/256 و Add.1)، الذي يطلعنا على كثير من التطورات الهامة التي وقعت خلال العامين الماضيين في مجال التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمنظمات الأخرى. وتلك مسألة توليها جمهورية كوريا بالغ الاهتمام.

والمسائل العالمية، من قبيل الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل، والتنمية، وتغير المناخ وتردي البيئة، وإن كانت كونية الطابع، إلا أنها تؤثر في مختلف المناطق الجغرافية بطرق شتى. وعليه، كثيراً ما تكون المنظمات الإقليمية في

والحكم السديد - في سياق التنسيق الإقليمي المحسن لمنتدى جزر المحيط الهادئ.

السيد زودي (إثيوبيا): وفدي يأخذ الكلمة للتعبير عن آرائه في التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمنظمات الأخرى. وفي هذا الصدد، أنوي التعليق بإيجاز على البند الفرعي (أ) من البند ١٠٨ من جدول الأعمال: "التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي"، الذي تناوله على خير وجه تقرير الأمين العام الواردان في الوثيقتين A/61/256 و A/61/204.

من الأهداف المعلنة للإتحاد الأفريقي تشجيع التعاون الدولي على ضوء ميثاق الأمم المتحدة، بغرض تعزيز السلام والأمن والاستقرار في قارتنا. والاتحاد الأفريقي يقوم بخطوات كبيرة لبلوغ هذه الغاية المعلنة. وهو يتعاون مع الأمم المتحدة والمنظمات الأخرى لكي تتمكن أفريقيا من تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وتنفيذ برامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا ولكي تتمكن القارة من التخلص من الصراعات، ولإمكان تحقيق الأهداف المنشودة الأخرى.

وبالرغم من هذه التطورات الإيجابية، تواجه أفريقيا الآن تحديات هائلة، لا يمكن لقارتنا أن تواجهها بمفردها. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن نصف صراعات العالم وجهود حفظ السلام توجد في أفريقيا، وأن بلدان أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء لا تزال متخلفة عن المناطق الأخرى في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ولذلك، بات من الأهمية بمكان أن تولي الأمم المتحدة الأولوية لأفريقيا. وهذا هو أيضاً السبب في أن التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي غدا حتمياً اليوم أكثر منه في أي وقت مضى.

وهناك حالات يكون فيها الاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية في موقع مؤات لحل الصراعات. وهناك أيضاً حالات يجب أن تكون آلية الأمم المتحدة لحفظ

وتستهدف الشراكة بين آسيان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقليص الفجوة الإنمائية داخل بلدان الرابطة وبين منطقة الرابطة وغيرها من المناطق، كما تستهدف دمج رابطة الآسيان بشكل أوسع في منظمات أخرى متعددة الأطراف، مثل منظمة التجارة العالمية. إننا ندعم هذه الشراكة الثمينة ونتوقع مواصلة تطويرها.

وهناك مبادرة ذات صلة من منظمة دول جنوب - شرقي آسيا تستحق الملاحظة، وهو المنتدى الإقليمي لمنظمة دول جنوب شرقي آسيا بوصفه ميسرا هاما للتعاون السياسي والأمني في منطقة آسيا - المحيط الهادئ. إننا نرى إمكانية كبيرة لتعاون أوثق بين المنتدى الإقليمي لمنظمة دول جنوب شرقي آسيا والأمم المتحدة، ليس على الأقل في ميادين الدبلوماسية الوقائية وبناء السلام. ونأمل أن نرى المنتدى يعمل بشراكة مع الأمم المتحدة لبناء قدراته من أجل تنسيق القضايا الأمنية المشتركة بين الدول الآسيوية.

وهناك منظمة أخرى هامة بالنسبة لجمهورية كوريا وهي اتحاد البرلمانات المشترك. وهو حلقة وصل أساسية بين مواطني العالم، الذين تمثلهم برلمانهم، والأمم المتحدة. وفضلا عن ذلك، يقوم كل برلمان وطني بدور رئيسي وحيوي بوصفه المؤسسة الأولية المسؤولة عن تكييف وترجمة الأعراف الدولية والاتفاقات العالمية إلى القوانين المحلية. وفي هذا الشأن، يؤيد وفدي بقوة زيادة التعاون بين اتحاد البرلمانات المشترك والأمم المتحدة. وفضلا عن ذلك، نؤكد مجددا دعمنا لجهود اتحاد البرلمانات المشترك ليقدم للأمم المتحدة إسهامات برلمانية أكبر.

وفي الختام، يؤكد وفدي مجددا على أهمية التداخل والشراكة الوثيقة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية وغيرها بغية تقوية قدرات بعضها البعض مجددا وتحقيق نتائج تآزرية.

موقع مؤات لتقديم علاجات خاصة بمنطقة ما، ونهج يمكنها تعزيز الجهود العالمية المبذولة لمواجهة تلك المسائل. وفي هذا الصدد، ينبغي أن تواصل الأمم المتحدة تعزيز تعاونها مع المنظمات الإقليمية والمنظمات الأخرى. وإتباع نهج كلي، يشمل المنظورين العالمي والإقليمي، أمر حيوي الأهمية إن كنا نريد معالجة المسائل الكثيرة موضع الاهتمام المشترك معالجة كاملة.

وأود أن أسترعي انتباه الجمعية إلى المنظمات والترتيبات الإقليمية في شرق آسيا. إن جمهورية كوريا، بصفتها شريكا كاملا في حوار رابطة أمم جنوب شرق آسيا (آسيان) وعضوا في رابطة آسيان + 3 ومؤتمر قمة شرق آسيا، ترحب بزيادة التفاعل بين الأمم المتحدة ورابطة أمم جنوب شرق آسيا. ومؤتمر القمة الثاني للآسيان والأمم المتحدة، الذي عقد هنا في نيويورك، في أيلول/سبتمبر من العام الماضي، كان مثالا جيدا للتعاون الوثيق بين المؤسستين. وتتوقع جمهورية كوريا أن يتطور مؤتمر القمة إلى قناة منتظمة لمناقشة الشواغل المشتركة بين الآسيان والأمم المتحدة.

وعلاوة على ذلك، أود أن أشير إلى أن الحلقات الدراسية الإقليمية، التي عُقدت منذ عام 2001 - بما في ذلك الحلقة الدراسية الإقليمية الخامسة المشتركة بين آسيان والأمم المتحدة، حول موضوع منع نشوب الصراع وحل الصراع وبناء السلام، التي عُقدت في جنوب شرق آسيا، في أيار/مايو من هذا العام - كانت ذات قيمة خاصة في تعزيز التفاهم بين المؤسستين. وبالمثل، نرحب ترحيبا حارا بقرار رابطة أمم جنوب شرق آسيا طلب الحصول على مركز المراقب في الأمم المتحدة، في دورة الجمعية العامة هذه.

وتؤكد جمهورية كوريا أيضا أهمية الشراكة بين رابطة أمم جنوب شرق آسيا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، على النحو المذكور في تقرير الأمين العام.

الإقليمية وغيرها (A/61/256) ولمبادرته لتعزيز مثل هذا التعاون عبر السنين.

ويسر باكستان أن تنوه بالتقدم الذي أحرزته في العام الماضي منظومة الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي في تعزيز أهدافهما المشتركة في السلم والأمن الدوليين والتنمية. ونرحب بالاتصالات الفعالة والمشاورات التي قامت بها المنظمتان خلال السنوات العديدة الماضية.

إن منظمة المؤتمر الإسلامي، التي هي إحدى أكبر المنظمات الحكومية الدولية، هي الصوت الجماعي للعالم الإسلامي، تنتشر في ثلاث قارات. وأقامت منظمة المؤتمر الإسلامي خلال السنين علاقة بناءة وتعاونية مع الأمم المتحدة لتعزيز الجهود المشتركة في البحث عن السلام والتنمية والأمن. وتسعى منظمة المؤتمر الإسلامي لتعزيز تفاهم وحوار أفضل فيما بين الحضارات والثقافات المختلفة وداخلها. لقد اتخذت تدابير هامة لكفالة السلم وتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية ومكافحة التعصب العرقي والعنصري وفي البحث عن وضع حد لأسباب الظلم وعدم الاستقرار التي هي تهديد متواصل لسلم العامل وأمنه.

ونعتمد هذه الفرصة لنذكر بالبيان المشترك، الصادر عن الأمناء العامين ومنظمة المؤتمر الإسلامي وجامعة الدول العربية ومع ممثلي قطر وإسبانيا وتركيا، الذي وجه نداء يحض على الهدوء بعد نشر كاريكاتير النبي محمد، وتضمن كذلك التزاما بوضع استراتيجية مشتركة وتدابير متفق عليها من شأنها أن تساعد في التغلب على الأزمة ومنع تكرار حدوثها وتعزيز التسامح والاحترام المتبادل بين جميع الأديان والمجتمعات في أوروبا وكل مكان. وتؤكد باكستان اعتقادها بأنه ما زال يتعين القيام بالكثير من العمل في هذا الإطار، وعلى الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي أن تواصل النظر في الطرق والوسائل لزيادة توسع وتنوع تعاونهما بشأن

السيدة عاصف (باكستان) (تكلمت بالانكليزية):

إن وفد باكستان سعيد لاشتراكه في المناقشات بشأن هذا البند الهام من جدول الأعمال. ففي عالمنا المتغير اليوم، أصبح لهذا البند من جدول الأعمال معنى هاما جدا ويبقى حلقة الوصل للعمل في العديد من الميادين الرئيسية، بما فيها حفظ السلم وبناء السلم. وفي الحقيقة مهما شدد المرء على أهمية التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في تعزيز السلم والأمن والاستقرار، فإنه لن يبالغ في ذلك.

وتلعب المنظمات الإقليمية وغيرها دورا رئيسيا في أجزاء عديدة من عالمنا. وشهدت العقود الأخيرة زيادة ملحوظة في عدد من المنظمات الإقليمية، وبالفعل في الطريقة التي زادت بها وتغيرت على مر الزمن لتقوم بالمزيد من المسؤوليات والأدوار. ولكون الأمم المتحدة هي المنظمة الوحيدة ذات العضوية العالمية ولديها التمويل الكبير والقدرة الهامة والخبرة، فإنها تتمتع بما يسمى في الاقتصاد، بالاحتكار الطبيعي للمنظمات الأخرى. ومع ذلك، فإن عمل المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية وغيرها لا يمكن أن يتزل إلى مرتبة ثانوية أو إضافية. فلهذه المنظمات قدراتها الخاصة بها. وفي الحقيقة، فإن كل منظمة إقليمية وغيرها تعمل على تطوير مكانتها الخاصة بها وتوفر تخصصا هاما في العديد من الميادين الرئيسية التي تعني الدول الأعضاء. وبمنهج إقليمي مركز، يمكن أن تتقدم بأفكار هامة وإبداعية للتوصل إلى أكثر أطر العمل ملائمة لمعالجة القضايا. ولذا، فإن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية وغيرها أمر حتمي. وعلى هذا التعاون أن يسعى للتركيز على تخصص كل منظمة ومن الأمثل أن يكون مكملا وليس منافسا.

إن وفد باكستان يتقدم بالشكر والثناء للأمين العام على تقريره عن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات

لتطوير اقتصادات المنطقة وتحقيق التكامل فيما بينها بعد أن قاست وطأة الصراع في أفغانستان.

ولدى المنظمة بالفعل خطط أولية لتطوير قطاعات النقل والاتصالات والبنية التحتية ومرافق التجارة والاستثمار والبنوك والتأمين والثقافة والتعليم على نطاق المنطقة، والاستغلال الفعال لموارد الطاقة الهائلة في المنطقة. ونتوقع أن تدعم منظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي جهود المنظمة ودولها الأعضاء من أجل تنفيذ هذه الخطط لا لمصلحة المنطقة وحدها، ولكن أيضاً للمجتمع العالمي الأكبر.

ومن بين المنظمات الإقليمية الدينامية الأخرى التي تنتمي باكستان إلى عضويتها رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي التي تمثل بلدان جنوب آسيا السبعة: باكستان وبنغلاديش وبوتان وسري لانكا وملديف ونيبال والهند. وأنشئت المنظمة خلال أول اجتماع للقمة على الإطلاق لرؤساء دول وحكومات جنوب آسيا وعُقد في داكا في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥.

وتتمثل أهداف الرابطة في تعزيز رفاه شعوب جنوب آسيا وتحسين نوعية حياتهم بتسريع النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي والتنمية الثقافية في المنطقة من خلال التعاون المشترك. كما تهدف الرابطة إلى تعزيز التعاون مع البلدان النامية الأخرى ومع المنظمات الدولية والإقليمية ذات الأهداف والمقاصد المماثلة. ومثلما هو الحال مع منظمة المؤتمر الإسلامي ومنظمة التعاون الاقتصادي، فإن تعاون الأمم المتحدة مع الرابطة يمكن أن يكون مفيداً للطرفين.

وفي الختام، أود أن أعرب عن أملنا وثقتنا في أن يستمر تعاون الأمم المتحدة مع منظمة المؤتمر الإسلامي ومنظمة التعاون الاقتصادي في الازدهار بما يحقق المصلحة المشتركة للمنظمات الثلاث. كما نأمل أن يبدأ قريباً فصل جديد من التعاون بين الأمم المتحدة ورابطة جنوب آسيا

هذه القضية. ويتطلب الأمر بذل الجهود المتضافرة والتفكير الصريح لتحديد وسائل جديدة وإبداعية لمعالجة هذه القضية التي يمكن أن تسبب الإرادة السيئة وعدم الفهم غير الضروريين.

ونرحب كذلك بالاجتماع العام بشأن التعاون بين أجهزة منظومة الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي ومؤسساتها المتخصصة في شهر تموز/يوليه ٢٠٠٦. ومع ذلك، نود أن نشجع تنظيم هذا التوجه لعقد اجتماع عام سنويًا على الأقل. وستتمكن المنظمات من جني المنافع التنفيذية الإيجابية من مثل هذا التعاون والتنسيق.

ونود كذلك أن تعمل المنظمات بصورة أوثق على معالجة بعض الصراعات في العالم الإسلامي وحلها، بما في ذلك الصراعات في فلسطين والعراق وأفغانستان وكشمير. وثمة حاجة إلى المزيد من العمل من جانب جميع الأطراف المعنية لمعالجة الأسباب الجذرية لتلك الصراعات وتعزيز العدالة والسلام.

ومنظمة التعاون الاقتصادي منظمة رئيسية أخرى للتعاون الإقليمي تسعى إلى تعزيز التنمية الاجتماعية - الاقتصادية للدول الأعضاء على أساس احتياجاتها المشتركة. وتقوم المنظمة بدور مهم في تعزيز وتشجيع التعاون الاقتصادي الإقليمي المتعدد الأبعاد بين البلدان الأعضاء. وقد حددت أربعة مجالات ذات أولوية للتعاون الإقليمي المكثف، هي تحديدًا التجارة والنقل والاتصالات والطاقة.

ويبلغ تعداد سكان منطقة منظمة التعاون الاقتصادي قرابة ٣٥٠ مليون نسمة، وهي تمتلك موارد طبيعية هائلة ولدى أعضائها الإرادة السياسية لاستغلال هذه الموارد للمصلحة المشتركة للجميع. والمنظمة يمكن أن تعمل لا كمجرد أداة لتعمير أفغانستان عقب الحرب، ولكن أيضاً

واليابان تُثَمِّن بصفة خاصة الدور الذي يقوم به الاتحاد الأفريقي في دارفور، السودان. كما نشيد بالجهود التي تبذلها المنظمات دون الإقليمية مثل الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في معالجة قضايا حفظ السلام. ونعتقد أن مساعدة المجتمع الدولي والأمم المتحدة ستكون أكثر فعالية إذا ما قُدمت على أساس تملك المنطقة وإذا ما كانت منسقة بصورة أفضل مع المنظمات التي تنتمي إلى المنطقة المعنية.

واليابان، من جانبها، تقدم المساعدة بصور مختلفة لتعزيز جهود بناء قدرات الاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية، وسنستمر في ذلك. ونحن على اقتناع بأن بناء القدرات بمعرفة المنظمات الإقليمية سيعزز دور تلك المنظمات في صون السلم والأمن الدوليين بشكل عام في جميع مناطق العالم على السواء.

وختاماً، اسمحوا لي أن أتكلم بإيجاز عن مشروع القرار الوارد في الوثيقة (A/61/L.6) المعنونة "التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي"، والذي عرضه ممثل إيطاليا في الجلسة الصباحية هذا اليوم.

والاتحاد البرلماني الدولي، الذي يضم برلمانات غالبية الدول الأعضاء، هو جهة التنسيق للحوار البرلماني العالمي. ويسهم الاتحاد إسهاماً كبيراً في تشجيع الديمقراطية وزيادة وعي عامة الناس بالدور الذي تقوم به الأمم المتحدة من خلال أنشطته الواسعة النطاق. تأمل اليابان، بوصفها مشتركة في تقديم مشروع هذا القرار، أن يواصل الاتحاد البرلماني الدولي القيام بالدور الهام والفريد الذي ما زال يقوم به حتى الآن. ولأن العلاقات بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي وصلت إلى نقطة حاسمة، يعتقد وفدي كذلك أنه، كما جاء في الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، ينبغي لجميع الدول أن "ندعو إلى توثيق التعاون

للتعاون الإقليمي. وبحكم عضويتنا النشطة في الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي ومنظمة التعاون الاقتصادي والرابطة، ستظل باكستان منخرطة بصورة نشطة في عمل جميع هذه المنظمات وستتبع سياسات واستراتيجيات من شأنها المساعدة على تعزيز التنسيق والتعاون. بل وربما تساعد، في الوقت ذاته، على تحديد مجالات التداخل المُهدِر للوقت والطاقة والتخلص منها.

السيد كوديرا (اليابان) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا

لي أن أنتهز هذه الفرصة للتعليق على حالة التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية - الأفريقية. ويود وفد بلادي أن يشيد برئيس الدورة الخامسة والأربعين للمنظمة، السفير ناريندر سينغ وحكومة الهند، لاستضافتها الناجحة لدورة اليوبيل الذهبي المثمرة جداً في نيودلهي في نيسان/أبريل الماضي وكذلك لتوليها رئاسة الدورة.

والمنظمة هي بحق منظمة إقليمية فريدة، تشجع التعاون القانوني الدولي وتطور وتنشر الخبرة في مجال القانون الدولي بعقد اجتماعات وحلقات دراسية وحلقات عمل سنوية في القانون الدولي قيد النظر في مختلف منتديات الأمم المتحدة والهيئات الأخرى، وتسهم في عملية تدوين القانون الدولي وتطويره. واليابان على ثقة من أن تعزيز التفاعل بين المنظمة والأمم المتحدة سيعطي دفعة كبيرة لعملية التدوين بصفة خاصة.

وأود الآن أن أتطرق بإيجاز إلى حالة التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الأخرى. ونحن نعتقد أن من الضروري ضمان تملك بلدان المنطقة ومنظمتها الإقليمية للقضايا التي تواجهها عند معالجة القضايا الإقليمية. ويسعدنا أن نلاحظ أن الاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية الأفريقية أظهرت هذا التملك في جهودها لمعالجة الصراعات الإقليمية في السنوات الأخيرة.

إن جمهورية صربيا وكذلك منطقة غرب البلقان بصفة عامة، ما زالتا مثقلتين بعدد كبير من اللاجئين والمشردين داخليا. وفي هذا الخصوص، فإن التعاون بين منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومجلس أوروبا مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان له أهمية خاصة. ففي كوسوفو ومتوهيا، بصورة خاصة، تتطلب حقوق الإنسان والقضايا الإنسانية تعاوننا مناسبا بين المنظمات الدولية.

ويُنظر إلى أنشطة بعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا التي تقوم بها في جمهورية صربيا على أنها أنشطة ناجحة. فالبعثة مثال جيد لنموذج جديد لم يعد يتسم بطابع عمليات مرحلة ما بعد الصراع أو بعثات تقصي حقائق، بل على العكس التزمت البعثة بتقوية عمليات الإصلاح والديمقراطية في البلدان المضيفة. وتقوم العلاقة بين بعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وبين مؤسسات الدولة في صربيا على الحوار والتعاون والتبادل التام للمعلومات. ونرى أنه ينبغي مواصلة هذا النمط من العمل كي نضمن نجاح الأنشطة التي تقوم بها البعثة وإنجاز ولايتها.

وفي أعقاب تفكك يوغوسلافيا السابقة، قامت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا مع منظمات دولية أخرى بدور هام في عملية بناء الثقة وبناء المؤسسات وفي التحول الديمقراطي، وذلك بالدعم الفعلي لعملية الإصلاح التي بدأتها حكومات جنوب - شرقي أوروبا. وإلى جانب ذلك، تنصدر منظمة الأمن والتعاون في أوروبا الأنشطة الإقليمية في إدارة الحدود، انسجاما مع مؤتمر أوهريد المتعلق بأمن الحدود وإدارتها.

ونرى أن عمل بعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في المنطقة لتسهيل عودة اللاجئين وترحيل الأشخاص إلى كرواتيا والبوسنة والمهرسك عمل هام للغاية. ونعتقد أن زيادة

بين الأمم المتحدة والبرلمانات الوطنية والإقليمية، وخصوصا من خلال الاتحاد البرلماني الدولي، بهدف المضي قدما في تحقيق جميع جوانب الإعلان بشأن الألفية، في جميع ميادين عمل الأمم المتحدة، وكفالة التنفيذ الفعال لإصلاح الأمم المتحدة“ (A/RES/60/1، الفقرة ١٧١).

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): الآن أعطي الكلمة لممثل صربيا.

السيد كروجليفتش (صربيا): إنه ليسعدي أن تتاح لي الفرصة لأتحدث في مسألتين محددتين في هذا البند من جدول الأعمال، وهما، التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وبين الأمم المتحدة ومجلس أوروبا.

إن القضايا التي تعالجها هاتان المنظمتان مرتبطة بعضها ببعض. وتشمل تشجيع الاستقرار وتطوير الديمقراطية وسيادة القانون والنهوض بحقوق الإنسان والحريات الأساسية وتعزيزها. إن التعاون المتبادل بين هاتين المنظمتين، وكذلك تعاونهما مع الأمم المتحدة، له أهمية حيوية في حل المشاكل في مناطق بعينها وفي بعض الدول الأوروبية، وبصفة خاصة لأن صيانة السلم والأمن الدوليين تتطلب منهجا متعدد التخصصات والاشتراك والمساهمة الفعالة للعديد من المؤسسات الدولية.

وكعضو في الأمم المتحدة وفي منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وفي مجلس أوروبا، تؤيد صربيا التعاون فيما بينها. وبالتزامهما بالأهداف التي تؤمنان بها وكذلك من خلال دعم الإصلاحات السياسية والقانونية والمؤسسية، تسهم منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومجلس أوروبا إسهاما رئيسيا في تنمية الديمقراطية. ولهذا السبب نرى أن هناك ضرورة لزيادة تشجيع التعاون بين هاتين المنظمتين والأمم المتحدة.

لقد أكدت القمة الثالثة لمجلس أوروبا التي اجتمعت في وارسو في شهر أيار/مايو ٢٠٠٥ على أهمية أهداف الأمم المتحدة الإنمائية للألفية. فهذه الأهداف والتحديات الراهنة مثل الإرهاب والجريمة بأشكالها المتنوعة، تشير إلى ضرورة وجود تعاون مركز بين الأمم المتحدة ومجلس أوروبا وأيضا مع المنظمات الإقليمية الأخرى. ومع ذلك، من الضروري أن نحدد أدوارها بوضوح ونستخدم كل واحدة منها لأفضل ميزة تكميلية لديها.

وسوف تتأسس جمهورية صربيا للجنة الوزارية لمجلس أوروبا من أيار/مايو إلى آخر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧. وخلال تلك الفترة، ستسعى جمهورية صربيا لتشجيع المزيد من التعاون بين مجلس أوروبا والمنظمات الدولية الأخرى، والأمم المتحدة بصورة خاصة.

في شهر تشرين الثاني/نوفمبر من هذا العام، سوف تتبوأ جمهورية صربيا كذلك رئاسة منظمة التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود. وستكون تقوية الروابط بين منظمة التعاون الاقتصادي في البحر الأسود والمنظمات الإقليمية والدولية الأخرى وبين وكالات الأمم المتحدة المتخصصة إحدى أولوياتنا. والميادين التي سوف نركز عليها ستشمل مكافحة الجريمة وتهريب البشر والمخدرات والأسلحة ومنع الهجرة غير الشرعية والتعاون بشأن الكوارث الطبيعية وغيرها وحماية البيئة والتعليم والطاقة والنقل والسياحة وتعزيز التعاون فيما بين المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم وأمور أخرى.

ولأن أنشطة الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومجلس أوروبا ومنظمة التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود تغطي مجالات متقاربة ويكمل بعضها بعضا، نحن مقتنعون أنه بتقوية التعاون القائم يمكن لهذه المنظمات تقديم المزيد من المساعدة لبلدي وبلدان منطقة

التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومكاتبها الميدانية سيساهم بشكل أفضل في حماية الأقليات والإسراع في عودة اللاجئين والمشردين وحل قضية الأشخاص المفقودين.

ومن خلال علاقة الشراكة بينها وبين جمهورية صربيا، تنشط منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في العديد من العمليات المتعلقة بتعزيز الديمقراطية وسيادة القانون وإصلاح الشرطة وحماية حقوق الإنسان وحقوق الأقليات الوطنية. لقد أكدت جمهورية صربيا طوال الوقت على ضرورة التعاون بين بعثتي منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بجمهورية صربيا، وبالتحديد، بعثة المنظمة في بلغراد وبعثتها في كوسوفو بمدينة بريشتينا. وقد نص قرار مجلس الأمن رقم ١٢٤٤ (١٩٩٩) على التعاون بين هاتين البعثتين. وفي الميدان، يكتسي هذا التعاون أهمية خاصة في حل مشكلة المشردين داخليا والمفقودين وكذلك فيما يتعلق بمنع الجريمة المنظمة والاتجار بالأسلحة والبشر والعقاقير المخدرة والإرهاب الدولي.

أما بخصوص الأمم المتحدة ومجلس أوروبا، فنحن واثقون أن المزيد من تعاونهما المتنوع سيساهم، من بين أمور أخرى، في تقليل ازدواجية الأنشطة وزيادة استعمال موارد الخبرة بشكل أفضل. وهكذا، ستتمكن المنظمات من تلبية متطلبات البلدان المضيفة بصورة أفضل.

وأیضا، تحظى أنشطة الأمم المتحدة ومجلس أوروبا المشتركة في ميدان استعادة وحماية الإرث الثقافي في كوسوفو ومتوهيا بأهمية خاصة، لا سيما نظرا لخلق اللجنة الدولية المستقلة للإرث الثقافي في كوسوفو، المنشأة بالاشتراك بين مجلس أوروبا واللجنة الأوروبية وبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو.

حدوداً وتؤثر على العديد من بلدان جنوب شرق آسيا، ومن بينها سنغافورة. وتسبب هذه الظاهرة مشاكل صحية للسكان في البلدان المتضررة، كما أن لها آثار اقتصادية واجتماعية ضارة. وعلى سبيل المثال، فقد تعين إغلاق ١٠ مطارات إندونيسية مؤخراً بسبب مشاكل تتعلق بالرؤية نتيجة السديم. وتعاني السياحة في المنطقة من جراء ذلك، كما اضطرت الحياة اليومية للكثير من السكان.

وقد عملت بلدان الرابطة خلال السنوات العشر الماضية معاً في محاولة لحل هذه المشكلة الرهيبة. وعلى سبيل المثال، تم في عام ٢٠٠٢ توقيع اتفاق بين دول الرابطة بشأن تلوث السديم العابر للحدود وقد صدقت عليه جميع دول الرابطة تقريباً. وتعهد الرئيس سوسيلو بامبانغ يودهينو مؤخراً بأن تفعل إندونيسيا الشيء نفسه. وهذه خطوة مشجعة جداً. ونحن نشيد بالتزام إندونيسيا.

إنه أمر مشجع جداً أن تقر إندونيسيا بمسؤوليتها وأن تأخذ زمام المبادرة في معالجة هذه المشكلة. وقد استضافت إندونيسيا في الأسبوع الماضي اجتماعاً وزارياً على المستوى دون الإقليمي بشأن تلوث السديم العابر للحدود، وهي مبادرة مهمة جداً من جانب الرئيس يودهويونو. وخلص الاجتماع إلى أن المنطقة لم تعالج مشكلة السديم بالشكل الملائم واتفق المشاركون على الاستعانة بالخبرة الدولية لوضع خطة عمل شاملة تكون لها آلية فعالية للرصد والإبلاغ.

ويتمشى ذلك مع رأي سنغافورة بضرورة اتخاذ إجراءات لمنع نشوب حرائق في المستقبل. ولكي نفعل ذلك، ينبغي أن نستفيد من جميع الموارد المتاحة. وستحتاج رابطة أمم جنوب شرق آسيا إلى مساعدة دولية، بما في ذلك مساعدة الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، نرحب ببيان وزير

جنوب - شرقي أوروبا، خاصة في عملية انضمامها إلى عمليات الدمج الأوروبية - الأطلسية.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): الآن أعطي الكلمة لممثل سنغافورة.

السيد تشوك (سنغافورة) (تكلم بالانكليزية): منذ إنشاء رابطة أمم جنوب شرق آسيا في عام ١٩٦٧، والرابطة تقيم علاقة تعاونية مثمرة مع الأمم المتحدة، لا سيما من خلال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. لقد عملت دول رابطة أمم جنوب شرق آسيا مع الأمم المتحدة بصورة فردية وجماعية على السواء بشأن العديد من القضايا بما في ذلك بناء القدرات والصحة وإدارة الكوارث والأمن والأهداف الإنمائية للألفية. وتطلع لتعميق هذا التعاون.

وفي السنوات الأخيرة، أصبحت رابطة أمم جنوب شرق آسيا والأمم المتحدة كلتاهما أكثر إدراكاً لازدياد مشكلة الأخطار العابرة للحدود. وتتراوح هذه الأخطار بين تهديد الإرهاب والانتشار النووي وبين الكوارث الطبيعية الكبرى مثل زلزال ٢٦ كانون الأول/ديسمبر عام ٢٠٠٤ وأمواج التسونامي بالإضافة إلى الأوبئة المحتملة مثل إنفلونزا الطيور. ولأن البلدان بمفردها وحتى المناطق لا تستطيع معالجتها بصورة فعالة وشاملة، تتطلب هذه الأخطار العابرة للحدود تعاوناً وثيقاً على المستوى الدولي. ولهذا السبب، تظل الأمم المتحدة هي الشريك الأكثر فعالية.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد بوتاغيرا (أوغندا).

ويعاني العديد من بلدان رابطة أمم جنوب شرق آسيا حالياً من "السديم"، وهو شكل حاد لتلوث الهواء ناتج عن الإزالة غير القانونية للأحراج والنباتات بحرقها. وتظهر صور السواتل أن معظم البؤر الساخنة توجد في أجزاء من سومطرة وكاليمنتان في إندونيسيا. وتفاقت هذه المشكلة التي طال أمدها خلال العقد الماضي. وهي لا تعرف

بعض القوانين التي تم تنقيحها قانوناً بشأن المحكمة الدستورية، ينص الآن على حق المواطنين الأفراد في رفع شكاوى أمام المحكمة؛ وقانوناً بشأن جهاز الشرطة والقانون الجنائي وقانوناً بشأن أمين المظالم.

ومع امتثال أرمينيا لمتطلبات مجلس أوروبا، فقد ذهبت إلى ما هو أبعد من الالتزامات التي تعهدت بها فيما يتعلق بانضمامها لاتفاقيات مجلس أوروبا ووقعت البروتوكول رقم ١٣ واتفاقية حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية التي تتعلق بإلغاء عقوبة الإعدام في جميع الظروف.

ووقعت أرمينيا وصدقت حتى الآن على ٤٩ اتفاقية لمجلس أوروبا. وهناك ١١ اتفاقية أخرى في الطريق. ونحن نعتبر تحسين الإطار التشريعي لأرمينيا عبر اتفاقيات مجلس أوروبا ومراقبة تنفيذها مجالاً مهماً للتعاون مع المنظمة وسنسعى حثيثاً لتوسيعه.

وقبل أسبوع واحد، وتحديدًا في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر، استضافت أرمينيا المؤتمر السابع والعشرين لوزراء عدل مجلس أوروبا حول دور الضحايا وحقوقهم والمساعدة المقدمة لهم. وشارك في المؤتمر وزراء من الدول الأعضاء والدول التي تتمتع بصفة مراقب، وكذلك ممثلون للمنظمات الدولية.

وفي آذار/مارس ٢٠٠٦، اعتمدت اللجنة الوزارية لمجلس أوروبا برنامج العمل لمجلس أوروبا وجمهورية أرمينيا؛ وهو يبين أولويات تعاوننا مع تلك المنظمة لعامي ٢٠٠٦-٢٠٠٧.

وتعلق أرمينيا أهمية كبيرة على التعاون بجميع أبعاده مع منظمة أوروبية كبيرة أخرى - هي منظمة الأمن والتعاون في أوروبا - بما في ذلك الجوانب البشرية والسياسية والبيئية والاقتصادية للأمن والاستقرار. ويجري حالياً تنفيذ

البيئة الإندونيسية رحمت ويتولار عقب اجتماع الأسبوع الماضي، حيث قال:

”إننا منفتحون لأي مقترحات من شأنها زيادة فعاليتنا في إخماد الحرائق الحالية وفي المستقبل، ونرحب بالمساعدة من داخل المنطقة وخارجها للتغلب على هذه المشكلة المروعة التي تؤثر على أرواح الملايين“.

وهذا نداء واضح نأمل أن يستجيب له المجتمع الدولي. وستكون قنوات التعاون قديمة العهد بين الرابطة والأمم المتحدة طريقاً فعالاً ومناسباً لتحديد المساعدة ونقلها. وستقوم سنغافورة أيضاً بدورها.

السيد مارتيروسيان (أرمينيا) (تكلم بالانكليزية):

من أولويات أرمينيا التعاون مع المنظمات الإقليمية في إعداد وتنفيذ برامج ومشاريع مختلفة في مختلف مجالات حياتنا - السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ونعتقد أن المنظمات الإقليمية تشكل أطراً مؤاتية لتطوير وترقية العلاقات بين أعضائها والمساعدة على بناء الثقة من خلال آلياتها التعاونية.

وفي هذا الصدد، أود أن أتطرق سريعاً إلى اثنتين من المنظمات قيد المناقشة اليوم: مجلس أوروبا ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

تتعاون أرمينيا مع مجلس أوروبا في المجالين السياسي والقانوني. وكان عام ٢٠٠٥ معلماً مهماً في الوفاء بالتزاماتنا المرتبطة بعضويتنا في تلك المنظمة. وبلور الاستفتاء الدستوري في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ التغييرات الضرورية في دستورنا والتي من شأنها أن تسمح بجعل التشريعات الحالية متماشية مع التزاماتنا تجاه مجلس أوروبا. وفي بداية عام ٢٠٠٦، شرعت حكومة أرمينيا في عملية تستغرق عامين لتغيير ٦٧ قانوناً، بمساعدة خبراء من مجلس أوروبا. وتشمل

أن نفس المنظمتين اللتين تتصفان بالإصرار فيما يتعلق بقضايا حقوق الإنسان وإجراءات الانتخابات المفتوحة تبياناً تسامحاً مذهلاً عندما يتعلق الأمر بتزايد الدعوة إلى الحرب ولهجة الخطاب التي تنم عن نزعة حربية من جانب مسؤولين كبار معينين في المنطقة وتساعد سباق التسلح الذي تشهده الآن منطقة جنوب القوقاز التي مزقتها الصراخ.

وفي ضوء ذلك، تعتبر أرمينيا عملية التفاوض الجارية في إطار فريق مينسك التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا لحل صراع ناغورني كاراباخ مجالاً حيوياً للتعاون مع المنظمة.

ويضم هذا الفريق مفاوضين على درجة عالية من الكفاءة وهم على دراية واسعة بتفاصيل الصراع والحالة على الأرض. ويمثل الفريق بلداناً لها مصالح سياسية واقتصادية وجغرافية - سياسية في المنطقة؛ وهي مهمة حقاً بتحقيق السلام والاستقرار وإيجاد تسوية دائمة للصراع. ويساهم الفريق بصورة هائلة في الحوار الذي لم ينقطع تقريباً بين الأطراف وفي الحفاظ على الاستقرار النسبي في المنطقة بمراقبة نظام وقف إطلاق النار الساري فعلياً منذ أكثر من ١٢ عاماً دون أن يكون هناك جندي واحد لحفظ السلام على الأرض. ونحن على اقتناع بأن هذه الجهود، إن لم تتعرض للانقطاع أو تنحرف عن مسارها، يمكن أن تسفر عن نتيجة إيجابية تضمن حلاً مستداماً ودائماً لصراع ناغورني كاراباخ وتجلب السلام والاستقرار إلى المنطقة.

وبروح التعاون هذه بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، نرى أنه لكي تكون العملية فعّالة وكفؤة ينبغي أن تستند كل مناقشة في الأمم المتحدة بشأن قضية ناغورني كاراباخ إلى العمليات الجارية في إطار مجموعة منسك وأن تمثلها. بيد أنه، في غضون العامين الماضيين، وبذرائع شتى جرت محاولات ترمي إلى جعل عملية المفاوضات بشأن ناغورني كاراباخ تنحرف عن مسارها

ثلاثة مشاريع كبيرة، بفضل مساعدة مكتب المنظمة في يريفان.

وفي أيار/مايو ٢٠٠٦، جرى تدشين المشروع المتعدد الأبعاد للتخلص من وقود القذائف المختلط في أرمينيا. وكانت مخزونات كبيرة من هذا الوقود قد تُركت في أراضي الجمهورية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي. وتشكل تلك المخزونات أخطاراً بيئية وأمنية على السواء. وإذا حدث تسرب، فإن هذه المواد الكيماوية شديدة السمية يمكن أن تلوث البيئة لعقود مقبلة. وبناء على طلب حكومة أرمينيا، تساعدنا المنظمة على تحويل وقود القذائف إلى سماد غني بالمعادن، ونحن نشكر حكومات الولايات المتحدة وألمانيا وفنلندا وكندا على إسهامها بالمال وبالخبراء، الأمر الذي جعل هذا المشروع ممكناً.

ويشكل برنامج المساعدة في مجال الشرطة جزءاً من تعاوننا مع مكتب المنظمة في يريفان. وهو يهدف إلى بناء الثقة بين الشرطة والمجتمع والإسهام في تطوير نموذج شرطي موجه لخدمة المجتمع. والبرنامج يدعم تعزيز مركز لتدريب الشرطة مهمته تدريب المهندسين وتنفيذ نظام حديث للقيادة والسيطرة.

وافتح مكتب تنفيذ البرامج التابع للمنظمة في الجزء الجنوبي من أرمينيا لإنجاز هام، حيث أنه سيعزز جهود التنمية الاجتماعية - الاقتصادية للمنطقة. وأقام مكتب المنظمة مركزين يبيّن عامين محليين هناك أيضاً. كما وسع المكتب أنشطته المتصلة بحماية حقوق الإنسان وحرية وسائل الإعلام وهجرة العمالة والتهرب وغسل الأموال، لتشمل مناطق خارج العاصمة.

وساعد مجلس أوروبا ومجلس الأمن والتعاون في أوروبا على إرساء الديمقراطية وحكم القانون في أرمينيا خلال الأعوام الأخيرة. غير أن الأمر الذي يدعو إلى الإحباط

دبلوماسية تعدد الأطراف. أما الاتصال المنتظم والمستمر مع البرلمان التي تمثلها منظماتها العالمية الخاصة بها، ألا وهي الاتحاد البرلماني الدولي، فسيوفر لنا سبيلا ذا مسارين لتبادل الاتصال والتفاهم والحصول على الدعم. وعلاوة على ذلك، ترى شيلي أنه في مجالات تكتسي تلك الأهمية مثل تعزيز الديمقراطية، وحقوق الإنسان، وأمن البشر، ونزع السلاح وإصلاح الأمم المتحدة، يتعين علينا أن نجتمع بمشروعنا ونمضي قدما معهم لصالح الجميع.

وللأسباب الهامة التي ذكرتها، تتقدم شيلي بالتهنئة إلى إيطاليا على تقديمها مشروع القرار A/61/L.6 بشأن التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي. ومن دواعي الشرف أننا شاركنا في تقديم نص مشروع القرار الذي نقحه شفويا ممثل إيطاليا. ونحن على اقتناع بأن مشروع القرار، الذي يتسق تماما مع محتويات الوثيقة الختامية الصادرة عن مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ (القرار ٢/٦٠)، سيمثل الأداة الصحيحة لتعزيز الصلات والتعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي. وبهذه الروح يبحث وفد شيلي الجمعية العامة على اعتماد مشروع القرار المعروض علينا بتوافق الآراء.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): وفقا لقرار الجمعية العامة ٢/٣٥ المؤرخ ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٠، أعطي الكلمة الآن للمراقب عن المنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية - الأفريقية.

السيد كامل (المنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية - الأفريقية) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي بداية، لأنني من أبناء جمهورية مصر العربية، أن أتكلم قليلا بالعربية تكريما لشقيقتنا، ألا وهي رئيسة الدورة الحادية والستين للجمعية العامة. وبعد ذلك سأواصل بالانكليزية، وهي اللغة

يادراج بنود في جدول الأعمال، واستخدام الثغر الإجرائية في الأمم المتحدة واستغلال مشاعر معينة لدى الدول الأعضاء. ولن تؤدي هذه الجهود الرامية إلى خلق بيئة مؤاتية لتحديد نتيجة المفاوضات سلفا، وعدم التركيز إلا على عنصر واحد من صفقة المفاوضات برمتها سوى إلى انحراف عملية السلام عن مسارها. ولن يسفر ذلك النهج الجزأ لهذا الصراع في أحسن الأحوال عن إرجاء التسوية النهائية والدائمة فحسب، بل قد يجعل التوصل إلى اتفاق شامل أمرا مستحيلا ويعرض الاستقرار الهش نسبيا في هذه المنطقة إلى الخطر. وعلاوة على ذلك، فإن المزيد من الجهود المبذولة في ذلك الاتجاه سيجعل ببساطة من الحتمي إعادة النظر في التكوين الحالي للأطراف المعنية.

السيد لابه (شيلي) (تكلم بالإسبانية): سيركز وفدي في بيانه على مجرد بند فرعي واحد من بند جدول الأعمال هذا، ألا وهو البند الفرعي ١٠٨ ك.

ترى شيلي أن التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي يكتسي أهمية أساسية لأنه يمكننا من معرفة آراء ومصادر قلق العالم التشريعي فيما يتصل بعمل منظمتنا. وهذه مسألة لها أهمية خاصة لصون السلم والأمن الدوليين؛ والتنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ وتعزيز حقوق الإنسان والدفاع عنها، بما فيها القضايا الجنسانية، والمساعدات الإنسانية، وتعزيز الديمقراطية على سبيل ذكر أهم القضايا لا حصرها. وتنطوي تعددية الأطراف على بُعد تشريعي، وغالبا ما يشمل اعتماد المشرعين للمعاهدات والاتفاقيات: وإعطاء الإذن بنشر قوات لعمليات السلام؛ ويشمل دائما إقرار المساهمات في الميزانية التي يتعين على كل دولة تقديمها إلى الأمم المتحدة ومنظمات دولية أخرى.

ولا نريد أن تدرك البرلمانات ما نفعل فحسب، بل أن تفهم أيضا دوافعنا والعناصر المتغيرة الحساسة التي تضمها

وأخيرا مشاكل التنمية وحق الشعوب في مواردها وآفة الفساد التي لا يخلو من عواقبها إلا القليل وبل والنادر، وغيرها من المشاكل.

سيدتي الرئيسة، وبالرغم من كل هذا، فنحن على يقين بأن هذا المحفل الدولي سيتمكن برئاستكم وخبرتكم الواسعة من الوصول إلى حلول ترضي كل الأطراف. ولكم منا أصدق الدعوات بالتوفيق.

سأواصل بياني باللغة الانكليزية التي هي اللغة الرسمية لمنظمتنا.

(تكلم بالانكليزية)

إن البند المتعلق بالتعاون بين الأمم المتحدة والمنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية - الأفريقية يدرج في جدول أعمال الجمعية العامة على أساس مرة كل سنتين، ورغم أننا شاركنا بصفة مراقب في الدورة الستين، إلا أنه لم نتح لنا الفرصة لإلقاء كلمة. ولذا نود أن ننتهز هذه الفرصة لتقديم بتحياتنا الحارة إلى الأمم المتحدة بمناسبة الذكرى السنوية الستين لإنشائها. إن التدابير الإصلاحية الواسعة النطاق، التي أقرها زعماء العالم السياسيون في مؤتمر القمة العالمي عام ٢٠٠٥، في مجالات التنمية والسلام والأمن الجماعي وحقوق الإنسان وسيادة القانون وتعزيز الأمم المتحدة، كانت تدابير رائدة. وكان إنشاء لجنة بناء السلام ومجلس حقوق الإنسان إنجازين للدورة الستين على نفس المستوى من الأهمية.

وبالنيابة عن المنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية - الأفريقية، وبالأصالة عن نفسي، أعرب عن تقديرنا لمعالي السيد كوفي أنان وفريق العاملين معه لعملهم الشاق والتزامهم المتواصلين. وبما أن هذه السنة هي السنة الأخيرة من ولايته الثانية، أود باسم المنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية - الأفريقية، وبالأصالة عن نفسي، أن أعرب للسيد أنان عن بالغ تمنياتنا لكل مساعيه في المستقبل.

الرسمية للمنظمة التي أتولى رئاستها، المنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية - الأفريقية.

(تكلم بالعربية)

إنه لمن دواعي السرور أن أتشرف بالوقوف على هذا المنبر لأخاطب هذا المحفل الفريد الذي يضم وفودا من كل أرجاء الكوكب، وفودا تتكون من نخبة نادرة من السادة الوزراء والسفراء والدبلوماسيين والسياسيين الذين توافدوا ليدرسوا بأمانة وجدية جميع المشاكل التي تحاصر المجتمع الدولي، وليبدلوا قصارى جهدهم لإيجاد حلول لها.

كما أنه من دواعي الفخر أن نراكم تتولون رئاسة الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الحادية والستين بصفتكم أول امرأة عربية وثالث امرأة في تاريخ المنظمة تنتخب لهذا المنصب.

نوجه لمعاليتكم أسمى مشاعر التهئة على الثقة التامة التي تم بها اختياركم، وندعو المولى عز وجل أن يوفقكم ويكفل كل ماأربكم بالنجاح خاصة وأنا أمام منعطف تاريخي، حساس وخطير.

تواجهنا موضوعات جوهرية وحيوية منها ما يهددنا أفرادا وجماعات تمس السلام والأمن الدوليين، ومنها ما يضرب الأبرياء والمدنيين في العديد من بقاع الأرض والمتمثلة في الإرهاب بكل أشكاله وأهواله، ومنها يتعلق بالانتهاكات غير المسبوقة لحقوق الإنسان وحياته الأساسية، ومنها يتعلق بالتغاضي وهدر كل احترام للقانون الدولي والمواثيق الدولية من ناحية، والقانون الإنساني الدولي من ناحية أخرى، ومنها ما تواجهه الأفراد والجماعات في كل بقاع الأرض من اتساع مشين للهوة بين موازين العدل الاجتماعي وبين فقر مدقع من ناحية، وغنى فاحش من ناحية أخرى - بالإضافة إلى الكوارث البيئية ونتائجها المذهلة على مناخ الكوكب والزراعة والتصحر والفيضانات،

من خبرة وقدرة المنظمات الإقليمية في قضايا ذات اهتمام مشترك. ويمكن لهذه المنظمات كذلك الإسهام في إدارة القضايا على الصعيدين الإقليمي والوطني. ولذا فإن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية يحتاج إلى تعزيز وتشجيع ودعم من الدول.

إن المنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية - الأفريقية منبر ومحفل لجمع البلدان الآسيوية والأفريقية بهدف تعزيز اشتراكها في عملية تنمية القانون الدولي، ولتمكينها من تحقيق أهدافها وتطلعها بصورة فعالة. ويشعور من الفخر والارتياح البالغ، يشرفني أن أزف لهذه الهيئة، أن المنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية - الأفريقية تحتفل هذا العام بيوبيلها الذهبي. وهذه المنظمة، التي تعتبر نتيجة ملموسة لمؤتمر قمة باندونغ التاريخي الذي عقده في عام ١٩٥٥ زعماء آسيويون وأفارقة، قد عززت التضامن الأفريقي - الآسيوي لا سيما في القضايا الدولية.

وما زالت المنظمة هيئة فريدة من حيث تطوير المفاهيم الآسيوية - الأفريقية للقانون الدولي، وتعمل كذلك كجسر بين أكثر قارتين في العالم سكانا. إن دوراتنا السنوية المعروفة والمحترمة في دوائر القانون الدولي، تؤدي دورا هاما في تسهيل التفاعل بين الناس بما في ذلك التفاعل بين قضاة مرموقين من القارتين يناقشون قضايا هامة في القانون الدولي بغية التوصل إلى موقف مشترك بشأنها جميعا.

إن إقامة نظام عالمي قوامه المساواة والعدل يخدم مصالح شعوب العالم دون تمييز على أساس السيادة المتكافئة بين جميع الدول واحترام استقلالها وسيادتها الإقليمية هو المبرر لوجود القانون الدولي. فالقضايا المتعلقة بالسلام والأمن وحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي والمسائلة عن الجرائم الدولية والقضايا البيئية ونظم التجارة العادلة إلى

ونود كذلك أن نعرب عن تهانينا القلبية للأمين العام المنتخب، معالي السيد بان كي - مون، وزير خارجية جمهورية كوريا. ونحن نؤكد له أننا سنوفر كل التعاون والدعم للقيام بمهامه.

وكما ذكرت في مستهل بياني، تواجه شعوب الأمم المتحدة تحديات متزايدة تهدد الأمن العالمي وتتطلب جهودا جماعية إذا أردنا مواجهتها وحلها. وإن تعددية الأطراف هي الطريقة الوحيدة للتصدي بفعالية لمثل هذه التحديات العالمية. وأتمنى كل نجاح للجمعية العامة في دورتها هذه التي نبحت فيها عن تحقيق تقدم هام في القضايا التي هم البلدان النامية بصورة خاصة، مثل متابعة الأهداف الإنمائية للألفية المتفق عليها دوليا، ومنع الصراعات المسلحة والاتفاق على إبرام اتفاقية دولية بشأن الإرهاب، وحماية الطبيعة، وتنشيط الجمعية العامة وإصلاح مجلس الأمن. ونحن على ثقة بأن هذه الدورة توفر كذلك فرصة لتقويم الأثر الحقيقي للجنة بناء السلام ومجلس حقوق الإنسان الجديدين. وكلنا أمل أن تواصل الأمم المتحدة بقاءها منارة للأمل والسلام والازدهار لجميع شعوب العالم.

واسترعى انتباه الجمعية لتقرير الأمين العام عن بند جدول الأعمال المعنون "التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية وغير الإقليمية" (A/61/256 و Add.1). ويظهر ذلك التقرير الرائع بكل وضوح أن العلاقة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية تحظى بأهمية خاصة فيما يتعلق بتحقيق الأهداف المشتركة في السلام، والأمن، والاستقرار، والتنمية، والنهوض بسيادة القانون، وتشجيع احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع.

إن تعقيد المشاكل العالمية قد حول الأمم المتحدة إلى محفل خاص لتطوير علاقات تعاونية مثمرة مع المنظمات الإقليمية. وتستفيد الأمم المتحدة، بل يمكنها الاستفادة أكثر،

الاتجار بالنساء والأطفال؛ والمحكمة الجنائية الدولية؛ وحقوق الإنسان في الإسلام؛ وإبعاد الفلسطينيين؛ وغير ذلك من الممارسات الإسرائيلية، ومن بينها هجرة اليهود على نطاق واسع وتوطينهم في كل الأراضي المحتلة انتهاكا للقانون الدولي، وبخاصة اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩، وأخيرا أشكال التعبير عن الفنون الشعبية وحمايتها دوليا. وتدل هذه القائمة على اتساع نطاق المواضيع في مجال القانون الدولي التي تنظر فيها المنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية الأفريقية مع احتفاظها بالقدرة على إعادة توجيه جدول أعمالها تجاوبا مع تغير الأزمنة.

ومن السمات الفريدة لدوراتنا الاجتماعات الخاصة التي تنظمها المنظمة الاستشارية القانونية بالتعاون مع المنظمات الدولية الصديقة، بشأن مواضيع ذات أهمية معاصرة في القانون الدولي. ففي نيروبي، اشتركت الحكومة الكينية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والمنظمة الاستشارية القانونية في تنظيم اجتماع خاص بشأن "القانون البيئي والتنمية المستدامة" جرى فيه تناول بعض المسائل المرتبطة بالمنظور الآسيوي الأفريقي للقانون البيئي الدولي والامتثال للقانون البيئي وإنفاذه وبما ينطوي عليه دخول بروتوكول كيوتو حيز النفاذ من مشاكل واحتمالات.

وفي اجتماعات اليوبيل الذهبي بنيودلهي، وهي مناسبة تاريخية لمنظمتنا، عقدنا ثلاثة اجتماعات خاصة من هذا القبيل، أحدها عن "الهوية القانونية وانعدام الجنسية" بالتعاون مع مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، والثاني عن "الولاية القضائية العالمية ودورها في إنفاذ القانون الإنساني الدولي" وجرى تنظيمه بالاشتراك مع لجنة الصليب الأحمر الدولية، والثالث عن "قانون الهجرة الدولية"، بالاشتراك مع المنظمة الدولية للهجرة. وحققت جميع هذه الاجتماعات قدرا كبيرا من النجاح وشهدت تبادلا واسع النطاق للأفكار بين خبراء المواضيع والمندوبين.

آخره، يعالجها المجتمع الدولي، من بين أمور أخرى، من خلال التنمية المتصاعدة وتدوين القانون الدولي.

وخلال الأعوام الخمسين من وجود المنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية - الأفريقية، شاركت بصورة مباشرة أو غير مباشرة، في كل تطور رئيسي في ميدان القانون الدولي آخذة بعين الاعتبار المصالح المحددة للبلدان النامية، وعضوية المنظمة شاهد على ذلك.

لقد زادت عضويتنا المتواضعة من سبعة أعضاء في عام ١٩٥٦ إلى ٤٨ عضوا اليوم، وتمثل ثلثي سكان العالم. ونحن واثقون من استمرار زيادة عدد الدول الأعضاء. وبالدم والتعاون من الدول الأعضاء، تتبع المنظمة برنامج عمل ديناميكي يأخذ دائما بعين الاعتبار متطلبات العصر وهو معد بصورة ملائمة لمجابهة التحديات التي تواجه المجتمع الدولي الراهن بصورة عامة واحتياجات عضويتها المتزايدة التي تضم قارتي آسيا وأفريقيا.

وفي سنة اليوبيل الذهبي للمنظمة، بدأت حقبة جديدة من تاريخها. لقد دشّن المبنى الجديد للمقر الدائم للمنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية - الأفريقية بالترافق مع انعقاد دورتنا الخامسة والأربعين بمناسبة اليوبيل الذهبي في نيودلهي بتاريخ ٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٦. وبسبب شهامة مضيفنا الكريم - حكومة الهند - يوجد الآن للمنظمة، وهي في سنتها الخمسين، مقر دائم. وعمّا قريب، ستبدأ المنظمة العمل من مقرها الجديد، وهكذا تقوم بتنفيذ سلسلة جديدة من الأنشطة ذات الأبعاد الأوسع نطاقا.

لقد كانت الدورتان السنويتان الأخيرتان اللتان عقدتهما المنظمة على التوالي في نيروبي عام ٢٠٠٥ وفي مقرنا في نيودلهي عام ٢٠٠٦ مناسبتين لنا لننظر بالتفصيل في بنود جدول أعمالنا. وهي تشمل أعمال لجنة القانون الدولي؛ وقانون البحار؛ والإرهاب الدولي؛ وإقامة التعاون لمكافحة

وتسهم المنظمة الاستشارية القانونية إسهاماً مهماً في الجمع بين بلدان آسيا وأفريقيا، بغية التنسيق على نحو فعال بين موقف البلدان النامية في مؤتمرات التدوين المعقودة برعاية الأمم المتحدة. وكان لها إسهام خاص خلال المفاوضات التي أدت إلى إبرام اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات واتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار وفي إنشاء المحكمة الجنائية الدولية، وحظيت مشاركتها جميعاً بالاعتراف والتقدير.

وكان إضفاء الجمعية العامة للأمم المتحدة مركز المراقب الدائم على المنظمة الاستشارية القانونية، اعترافاً بدورها، نقطة تحول في تاريخ المنظمة. كما يعبر إدراج المنظمة في برنامج أعمالها بنوداً ومواضيع معينة قيد النظر من جانب الأمم المتحدة عن إسهامها في تحقيق مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها.

وتوجد علاقة دعم متبادل بين المنظمة الاستشارية القانونية ولجنة القانون الدولي. فمتابعة أعمال اللجنة التزام علينا بموجب دستورنا، ومن ثم تدعمه بصفة منتظمة دراسات متعمقة تجريها الأمانة للبند قيد النظر. كما تجري مداورات فنية بشأن الموضوع في دوراتنا السنوية. ويخاطب رئيس اللجنة أو ممثل عنه دوراتنا السنوية ويشرح التقدم الذي تحرزه اللجنة في أعمالها. وسأقدم للجنة فيما بعد بمجمل البيانات التي أدلت بها الدول الأعضاء في المنظمة الاستشارية القانونية في دورتها السنوية.

ومما يعزز العلاقة بين منطمتنا عقد الاجتماعات المشتركة بينهما مقترنة باجتماعات المستشارين القانونيين للمنظمة الاستشارية القانونية، وهي تعقد كل عام على هامش الدورات السنوية للجمعية العامة.

وقد حاولت دائماً تعزيز العلاقة بين المنظمة الاستشارية القانونية وسائر المنظمات الحكومية الدولية. وأبرمت منطمتنا اتفاقات رسمية مع عدد من الهيئات

وأغتتم هذه الفرصة لأشكر شركاءنا في تلك المساعي، برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ولجنة الصليب الأحمر الدولية والمنظمة الدولية للهجرة على إنجاح هذه الاجتماعات.

ولا تزال الأنشطة المتخللة للدورات كذلك تمثل جزءاً هاماً من برنامج عمل المنظمة الاستشارية القانونية. ومن هذه الأنشطة اجتماع الخبراء الدوليين المعني بحقوق الإنسان في الإسلام الذي عقد في أيار/مايو ٢٠٠٦ في كوالالمبور وقامت بتنظيمه حكومتا ماليزيا والمملكة العربية السعودية وأمانة المنظمة الاستشارية القانونية. وكان الموضوع الرئيسي للاجتماع فهم حقوق الإنسان كما يجسدها الإسلام. وسلط هذا الاجتماع الضوء، في جملة أمور، على المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان كما بينها الإسلام، وذلك لدراسة كيفية اعتماد مفهوم حقوق الإنسان وإدماجه في القوانين والممارسات الوطنية. وحضر الاجتماع كوكبة من الخبراء من أنحاء العالم وقدموا آراءهم خلال المؤتمر.

وتسعى المنظمة الاستشارية القانونية باستمرار إلى تنمية التعاضد مع الأمم المتحدة، بالنظر إلى الأهداف المشتركة للمنظمتين والتكامل بين ولاياتها والمزايا النسبية لكل منهما. وما فتئت المنظمة تدعم الأمم المتحدة، وتهدف أعمالها إلى تقديم المساعدة للحكومات الأعضاء في نظرها في بنود جدول الأعمال المعروضة على اللجنة السادسة للجمعية العامة. كما أن جزءاً لا يتجزأ من الأنشطة العادية لأمانة المنظمة الاستشارية القانونية يتمثل في إعداد دراسات مستفيضة لمساعدة الحكومات الأعضاء في المنظمة على المشاركة في المؤتمرات القانونية الدولية المعقودة تحت رعاية الأمم المتحدة، ودراسات متعلقة ببنود مختارة من جدول أعمال الجمعية العامة.

المتحدة، التي ستتجلى فيها بعد اعتمادها وجهات نظر المجتمع الدولي بأسره.

وقبل أن أختتم كلمتي، اسمحوا لي بأن أشكر جميع الوفود التي تكلمت اليوم عن المنظمة الاستشارية القانونية وأنشطتها معربة عن الدعم للتعاون بين الأمم المتحدة والمنظمة. وأود أن أخص بالذكر جمهورية الهند الدولة المضيفة للمنظمة، والصين واليابان ومصر.

وبصفتي رئيساً لهيئة قانونية دولية، أود أن أختتم بالتشديد خاصة على أهمية الاحترام الكامل لسيادة القانون، والنهوض بها وتطبيقها في جميع المجالات، لكي نبقي مجتمعنا الدولي ضمن نطاق عالم متحضر لا يسود فيه سوى العدالة والمساواة ووحدة المعايير. وعندئذ فقط يمكننا أن نتوقع تقلصاً ملموساً في الشرور الكثيرة المحيطة بنا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): قبل إعطاء الكلمة للمتكلم التالي، أرجو من المتكلمين أن يختصروا الوقت، لأنه يوجد عدد كبير من مشاريع القرارات لمناقشتها هذا المساء.

وعملاً بقرار الجمعية العامة ٦/٤٤ المؤرخ ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٩، أعطي الكلمة الآن لأمين عام مجلس أوروبا.

السيد ديفيس (مجلس أوروبا) (تكلم بالانكليزية): لقد أخبرنا المتكلم السابق، باسم المنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية - الأفريقية، أنه كان يتكلم باسم ٤٨ دولة عضواً. وبصفتي أميناً عاماً لمجلس أوروبا، لا أستطيع التكلم إلا باسم ٤٦ دولة عضواً، لكنها تمثل معظم أوروبا تقريباً. فباسمهم، كما فعل العديد من المتكلمين السابقين، أود أن أستهل كلمتي بالإشادة بالأمين العام المغادر، السيد كوفي عنان، الذي خلال السنوات العشر الماضية لم يدخر جهداً في معالجة أصعب المشاكل التي تواجه كوكتنا.

والوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة، بما فيها الوكالة الدولية للطاقة الذرية والمنظمة البحرية الدولية والمنظمة الدولية للهجرة والمحكمة الدولية لقانون البحار ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث والمنظمة العالمية للملكية الفكرية.

ونقدّر علاقتنا بأسرة مؤسسات الأمم المتحدة وسواصل العمل على تقوية ذلك التعاون من أجل تعزيز النظام القانوني الدولي. وفي هذا السياق، من الجدير بالذكر أن المنظمة الاستشارية القانونية قد بدأت حواراً مع عدة وكالات متخصصة لتنظيم برامج تدريبية وحلقات دراسية في عدد من مجالات القانون الدولي. ومن شأن النجاح في تحقيق هذا الهدف أن يساعد على بناء القدرة المتعلقة بالقانون الدولي، ولا سيما بالنسبة للدول الآسيوية والأفريقية.

ما زلنا منكوين بأفة الإرهاب الدولي. ومن الحقائق الصارخة في عصرنا أنه لا مكان في العالم بمنأى عن الأعمال الإرهابية البشعة التي يقترفها الإرهابيون بحق المدنيين الأبرياء. وتؤثر هذه الجريمة النكراء على سلام العالم ورخائه وتعيق عملية التنمية. والتصدي لظاهرة الإرهاب مهمة معقدة ومضنية. ولا بد من كبح الأنشطة الإرهابية بكل الوسائل الممكنة سواء قام بها أفراد أو جماعات أو كيانات من غير الدول أو قامت بها دول. وفي هذا الصدد، نرحب باعتماد الجمعية العامة استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب (القرار ٦٠/٢٨٨). وبالرغم من أن الاستراتيجية تمثل خطوة هامة إلى الأمام، فإننا نتطلع إلى العمل بدأب مع دولنا الأعضاء من أجل التشجيع على إحداث مزيد من الزخم بشأن مشروع الاتفاقية الشاملة المتعلقة بالإرهاب الدولي الجاري مناقشتها من جانب الدول الأعضاء في الأمم

التحريض والتجنيد والتدريب. وهي تعزز كذلك التعاون في منع الإرهاب وذلك بتعديل الترتيبات القائمة الخاصة بترحيل الأشخاص والمساعدة المتبادلة. وإن أنشطتنا لتعزيز التعاون في تطبيق القانون ومساعدة ضحايا الإرهاب لا تتناقض مع إصرارنا على احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

إننا في أوروبا نرفض الاختيار الزائف بين الحرية والأمن. وليس ذلك تضليلاً مثالياً، لكنه نتيجة خبرة طويلة ومأساوية مع الإرهاب على الأرض الأوروبية. وما يسمى بالمشاكل في أيرلندا الشمالية، على سبيل المثال، قد استمرت ربع قرن، قتل خلاله أكثر من ٣ ٥٠٠ شخص. لقد كان في ألمانيا بادر مينهوف، والفرق الحمراء في إيطاليا، وأوسكاوي تا أسكاتاسونا في إسبانيا، وما زال كل من الاتحاد الروسي وتركيا هدفاً للإرهابيين.

لقد تعلمنا دروسنا بالطريقة الصعبة، ونستعمل تلك الخبرة في الرد على تهديد القاعدة. وعلمتنا الخبرة أن التنازل عن حقوق الإنسان والعدالة ليس خطأً فحسب، وإنما خطير أيضاً.

لقد قال رئيس الولايات المتحدة الأمريكية مؤخراً إن الحرب ضد الإرهاب هي الصراع العقائدي بعينه في القرن الحادي والعشرين. لكن الانتصار في الصراع العقائدي لا يمكن أن يتحقق بالقوة وحدها. فإذا أردنا أن نهزم الإرهابيين، يجب علينا أن نبقي مخلصين لأفكارنا وقيمنا. ويجب أن يعرف الناس في كل أنحاء العالم أننا على حق وأن الإرهابيين على خطأ - وإننا على صواب وأنهم مجرمون.

ولا نستطيع أن نتصر في صراع أيديولوجي وعندنا سجون سرية حيث يلقي الناس فيها بدون سبب قانوني محرومين من الحماية التي هي أساس أنظمة عدالتنا وديمقراطياتنا. فهذه الأساليب ليست خطأً من الناحية الأخلاقية فحسب، بل هي خطيرة لأن هذا ما يريد

إننا في مجلس أوروبا نتطلع إلى العمل مع خليفته، السيد بان كي - مون، وسوف نضع خطة لتعاوننا المستقبلي في مشروع قرار سيقدم إلى هذه الجمعية العامة.

وسيواصل مجلس أوروبا إسهامه في الجهد العالمي لحماية حقوق الإنسان، والحملة ضد العنصرية والتمييز وكراهية الأجانب والتعصب وحماية الأشخاص الذين هم من الأقليات، ومنع التعذيب والمعاملة غير الإنسانية والمهينة أو العقاب، ومكافحة الاتجار بالبشر، والتصدي للعنف ضد المرأة، وحماية حقوق الطفل.

وبالنسبة لمجلس أوروبا، هذه القضايا كلها أولويات، لكن التحدي الذي يتصدر القائمة هو مكافحة الإرهاب. ويوجد بالفعل في هذا المجال تعاون بين مجلس أوروبا والأمم المتحدة، لكنني أعتقد أنه ينبغي تعزيزه.

دعونا نكون واضحين. نحن في مجلس أوروبا نزدري الإرهابيين لأنهم مجرمون، ولأنهم يحاولون تدمير كل شيء ندافع عنه ونؤمن به. إن مجلس أوروبا مشهور بعمله لحماية حقوق الإنسان - وله ما يبرره. فحملاتنا، وأنشطتنا التي تضع المعايير، وآليات الرصد لدينا القائمة على الخبرة المستقلة وضغط الأقران، لا سيما الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان التي تطبق من خلال المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، تعني أن منظمنا هي المرجع فيما يتعلق بحماية حقوق الإنسان في أوروبا.

غير أن مجلس أوروبا ليس مخصصاً لحقوق الإنسان فحسب. فبالنسبة لمكافحة الإرهاب، اعتمد مجلس أوروبا اتفاقيات تتيح لدولنا الأعضاء تحسين تعاونها وإضعاف قدرة الإرهابيين على تجنيد أعضاء جدد ليضربوا عندما وأينما أرادوا.

تلك المعاهدات الجديدة تحدد عدداً من الأفعال كأعمال إجرامية ربما تؤدي إلى أعمال إرهابية، مثل

الاجتماعات الوزارية، يمكن لوزراء من الدول التي لا تقيم علاقات دبلوماسية بينها، الاجتماع ومناقشة المشاكل الثنائية التي تفرقهما. وحقا تمت المحافظة على السلام والاستقرار في المنطقة خلال السنوات الـ ١٤ الماضية، وقامت منظمة التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود بدور هام في تحقيق ذلك.

وخلال السنوات الـ ١٤، أصبحت منظمة التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود منتدى للنقاش والتعاون في مجالات تتراوح ما بين الطاقة والنقل، والتجارة والتنمية الاقتصادية، والبيئة، والسياحة، والزراعة، ومكافحة الجريمة المنظمة، والإرهاب والأعمال التجارية الصغيرة والمتوسطة الحجم، والإغاثة في حالات الطوارئ، والقضاء على آثار الكوارث الطبيعية والتي من صنع الإنسان. وفي الآونة الأخيرة، أضفنا الثقافة إلى مجالات تعاوننا. وعلاوة على ذلك، وضعت منظمة التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود إطارا مؤسسيا دائما وواسعا للتعاون يغطي كل مستويات الحكم. فعلى المستوى الحكومي الدولي، يعتبر مجلس وزراء الخارجية أعلى جهاز لصنع القرارات. وعلى المستوى البرلماني، هناك الجمعية البرلمانية لمنظمة التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود. وفي القطاع المالي، هناك مصرف التجارة والتنمية لمنطقة البحر الأسود، ومجلس أعمال منطقة البحر الأسود. وأخيرا، لدينا المركز الدولي لدراسات البحر الأسود، وهو بمثابة مركز دراسات للمنظمة.

وأعدت منظمة التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود اتفاقات ملزمة وخطط عمل مشتركة بشأن مسائل حيوية للتعاون الإقليمي. وتشمل الأمثلة على ذلك الاتفاق بشأن مكافحة الجريمة المنظمة وبروتوكولاته، والاتفاقات حول التعاون في الحالات الطارئة، ووقع كلاهما في عام ١٩٩٨، وكان إنشاء صندوق تنمية المشاريع في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ تطورا هاما آخر. والغرض منه تسهيل

الإرهابيون بالتحديد. إنهم يريدوننا أن نتنازل عن سمات حريتنا الأساسية والمحددة. إنهم يريدون أن نساوي بين الخير والشر. إنهم يريدون الخطأ مقابل الخطأ.

لا يمكن أن ندع ذلك يحدث، ويجب ألا ندع ذلك يحدث، ولن ندع ذلك يحدث. فنحن في أوروبا لسنا مصممين على محاربة الإرهابيين فحسب، بل نحن عازمون على إيقاع الهزيمة بهم. ولا نشك في أننا سوف نهمهم.

الرئيس بالنياية (تكلم بالانكليزية): عملا بقرار الجمعية العامة ٥٤/٥ المؤرخ ٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، أعطي الكلمة الآن للأمين العام لمنظمة التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود.

السيد كريسانثوبولوس (منظمة التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود) (تكلم بالانكليزية): بما أنها المرة الأولى التي أتكلم فيها، اسمحوا لي في البداية بأن أهنئ الشيخة هيا راشد آل خليفة لانتخابها رئيسة للجمعية العامة في دورتها الحادية والستين.

لقد وضعت أسس منظمة التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود في عام ١٩٩٢ كمبادرة سياسية للتعاون الاقتصادي على إثر التغييرات الهائلة التي حدثت في العالم. ولدى التصديق على ميثاق المنظمة في ١ أيار/مايو ١٩٩٩، ولدت منظمة التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود ولديها هوية قانونية على المسرح الدولي.

لقد كان ذلك في الحقبة التي أعقبت انهيار الاتحاد السوفياتي، عندما أراد الآباء المؤسسون لمنظمة التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود إنشاء منظمة تستطيع تعزيز السلام والاستقرار في منطقة البحر الأسود من خلال تحقيق الازدهار. وهذا ما حدث بالفعل. ولقد تمكنت المنظمة بصورة فعالة من تعزيز السلام والاستقرار في المنطقة من خلال التعاون الوثيق بين الدول الأعضاء فيها. وعلى هوامش

وفي حزيران/يونيه من العام المقبل، ستحتفل منظمة التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود بذكرائها السنوية الخامسة عشرة، حين تكون تركيا رئيسة للمنظمة، وتستضيف مؤتمر قمة سيصدق على وثائق جادة وهامة تتصل بجوانب إصلاحية فيها. وإننا على ثقة بأن المنظمة ستخرج بعد ذلك المؤتمر أقوى وأكثر كفاءة وتوجهها نحو المشاريع.

والجمعية العامة، في دورتها الرابعة والخمسين، وبموجب قرارها ٥٤/٥ المؤرخ ٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، منحت منظمة التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود صفة مراقب، وهذا تطور بارز مكن المنظمة من أخذ موقعها في أسرة المنظمات الدولية. وقرار الجمعية العامة ٥٥/٢١١ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، فتح سبلا جديدة أمام المنظمة لتطوير تعاونها وعلاقات عملها مع منظمات أخرى داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها. فقد وقعت المنظمة اتفاقات تعاون مع اللجنة الاقتصادية لأوروبا التابعة للأمم المتحدة، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة التنمية الصناعية التابعة للأمم المتحدة. كما طورت المنظمة تعاونها مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ومنظمة التجارة العالمية والبنك الدولي. وقد بدأنا أيضا التعاون الوثيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الذي نعمل معه على مشروع مشترك حول التعاون عبر الحدود في نطاق منطقة البحر الأسود.

واسمحوا لي أن أعود في الكلام إلى التعاون بين منظمة التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود واللجنة الاقتصادية لأوروبا، وأن أؤكد على أن ذلك التعاون في مجال النقل قد ازداد بتطبيق خبرة اللجنة الاقتصادية لأوروبا في تسهيل عمليات النقل الدولي على منطقة البحر الأسود. وإننا على اتصال مع اللجنة للحصول على خبراتها في شق الطريق السريع الدائري الذي تقرر في سوتشي.

تطوير المشاريع والنهوض بها بتعاون إقليمي رفيع وأثر إنمائي في منطقة البحر الأسود يبدأ مع المراحل الأولى لوجود تلك المشاريع. ونرحب بالإسهامات من المانحين الخارجيين، على أن تكون مصادرها شفافة، والشروط المصاحبة لها متوافقة مع أهداف ومقاصد منظمة التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود.

وقد بلغت المنظمة أخيرا مرحلة البدء بتنفيذ مشاريع إقليمية ذات أهمية كبرى لمنطقة البحر الأسود. فاتفق وزراء النقل في المنطقة أثناء اجتماعهم التاريخي في سوتشي الشهر الماضي على المضي في شق طريق سريع دائري حول البحر الأسود. وهو مشروع ضخم حيث يبلغ طول الطريق ٧٠٠٠ كيلومتر، ويدعى طريق أرغوناوتس، الذي سيغير حياة الناس في بلدان المنطقة بما سيحلبه إليها من تنمية اقتصادية إضافية بتسهيل النقل البري للسلع داخل منطقة البحر الأسود ومن أوروبا إلى آسيا وبالعكس، إلى جانب السياحة. والمشروع الثاني الذي تم الاتفاق عليه في سوتشي هو طريق السيارات الرئيسي للبحر الأسود، فهذا الطريق سيجعل البحر الأسود أصغر بإنشاء البنى التحتية اللازمة لربط موانئه بالبحر الأبيض المتوسط وبحر قزوين.

والمجال الآخر لاهتمامنا يتصل بالعلاقات بين منطقة البحر الأسود والاتحاد الأوروبي. وبانضمام بلغاريا ورومانيا إلى الاتحاد الأوروبي في السنة المقبلة، يكون الاتحاد قد وصل أخيرا إلى البحر الأسود. وبالتالي، هناك حاجة إلى تعزيز العلاقات بين منطقة البحر الأسود والاتحاد الأوروبي لتطوير إطار تعاون معزز مع بروكسل. وقد جرت مناقشة هذه المسألة في ١٤ أيلول/سبتمبر في اجتماع مجلس الشؤون العامة والعلاقات الخارجية التابع للاتحاد الأوروبي، ونحن على يقين بأنه ستكون هناك نتائج ملموسة قريبا.

بتصميم في الجهود لتوثيق التعاون المتعدد الأطراف لمواجهة التحديات العالمية لهذه الألفية.

نائب الرئيسة (تكلم بالانكليزية): وفقا لقرار الجمعية العامة ٤٧٧ (خامسا) المؤرخ ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٠، أعطي الكلمة الآن للمراقب عن جامعة الدول العربية.

السيد محمصاني (جامعة الدول العربية): سيدتي الرئيسة، أود في البداية أن أهنئكم على انتخابكم لرئاسة الدورة الحادية والستين للجمعية العامة، كما أعتنم هذه المناسبة لأعرب عن التهنئة لرئيس الدورة الستين على إدارته الرشيدة لأعمال تلك الدورة، وأود أن أشكر الأمين العام للأمم المتحدة على تقريره المقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الحالية حول التعاون الوثيق والمتعدد الجوانب بين جامعة الدول العربية والأمم المتحدة في مواجهة التحديات والأخطار التي تواجه السلم والأمن الدوليين.

تحرص جامعة الدول العربية ووكالاتها المتخصصة على استمرار وتكثيف أوجه التعاون مع منظومة الأمم المتحدة في جميع المجالات، وهو ما أشار إليه تقرير الأمين العام (A/61/256). وقد تضمنت أنشطة التعاون بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية خلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٦ جميع الجوانب والمجالات، منها المشاركة في الاجتماع السادس رفيع المستوى بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والحكومية الأخرى، الذي عقد في نيويورك في تموز/يوليه ٢٠٠٥، وإنشاء اللجنة الدائمة عملا باقتراح الأمين العام لجامعة الدول العربية. وترأست كل من جامعة الدول العربية والأمم المتحدة بصورة مشتركة الاجتماع القطاعي المعني بتنفيذ وتمويل الأهداف الإنمائية للألفية والتنمية المستدامة في المنطقة العربية، الذي عقد في القاهرة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥.

وعند هذه النقطة أود أن أشكر الأمين العام على تقريره الواقعي عن وضع العلاقة التعاونية بين منظمة التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود ومختلف منظمات الأمم المتحدة خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٦. إننا نقدر توصيته بأن تواصل الأمم المتحدة، ووكالاتها المتخصصة وغيرها من المنظمات والبرامج في المنظومة نفسها إجراء مشاورات مع منظمة التعاون الاقتصادي للبحر الأسود لصياغة وتنفيذ برامج مشتركة ذات صلة بمجالات الاهتمام المشترك.

لقد تابعنا باهتمام كبير مناقشة مجلس الأمن في ٢٠ أيلول/سبتمبر حول التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية وغيرها من الهيئات المشتركة بين الحكومات لصون السلام والأمن (انظر S/PV.5529). كذلك قرأنا باهتمام كبير نص البيان الرئاسي الصادر حول هذه المسألة (S/PRST/2006/39). وبما أن منظمة التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود منظمة إقليمية، فإنها غير منحرفة مباشرة في حفظ السلام ومنع الصراع. إلا أنها تقدم إسهامها في السلام والأمن عبر التعاون الاقتصادي وعن طريق تنفيذ ما يسمى تدابير الأمن غير المباشرة. وفي هذا الإطار، نرغب في التعاون الوثيق مع الأمين العام للأمم المتحدة وبقية هيئاتها ذات الكفاءة.

وقبل أن أختم كلامي، أود أن أحيي الاتحاد الروسي، رئيس الفترة الراهنة لمنظمة التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود، على تقديمه مشروع القرار المعروض حاليا على الجمعية العامة. وأود أن أشكر أيضا بقية مقدمي المشروع. وإني أناشد أعضاء هذه الجمعية أن يصدقوا على نص المشروع بتوافق الآراء. فهو سيعطي زخما جديدا لتعاون منظمة التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود مع الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة في إطار السعي إلى بلوغ الأهداف والمبادئ الواردة في الميثاق، فضلا عن أهداف ومبادئ المنظمة. وستواصل هذه المنظمة القيام بدورها

٢٠٠٥، وكذلك مشاركة الجامعة العربية والأمم المتحدة في تنظيم مراقبة الانتخابات الرئاسية التي تمت في جزر القمر في نيسان/أبريل - أيار/مايو ٢٠٠٦.

كما شهدت جامعة الدول العربية والأمم المتحدة توقيع اتفاق السلام في دارفور بين حكومة السودان وحركة جيش تحرير السودان. وستشارك المنظمات في اللجنة التحضيرية للحوار الدارفوري - الدارفوري.

وتتعاون جامعة الدول العربية والأمم المتحدة في مساندة الشعب الصومالي في سبيل التوصل إلى مصالحة وطنية شاملة، والتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حول اتفاق شراكة لتطوير الثروة الحيوانية في الصومال وكذلك التعاون مع منظمة الصحة العالمية لإعادة تأهيل قطاع الصحة في الصومال.

وتعاونت جامعة الدول العربية مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان في صياغة الميثاق العربي لحقوق الإنسان.

ونظمت جامعة الدول العربية برامج تدريبية وحلقات عمل بالتعاون مع كل من صندوق الأمم المتحدة لتقدم المرأة ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث ووقعت مذكرة تفاهم مع صندوق الأمم المتحدة لتقدم المرأة بغية تقوية أواصر التعاون وتبادل المساعدة على المستوى الوطني والإقليمي حول قضية مشاركة المرأة في التنمية.

وستقوم جامعة الدول العربية والإسكوا بمواصلة متابعة تنفيذ التوصيات والمبادرات الصادرة عن "المنتدى العربي الدولي لإعادة التأهيل والتنمية في الأرض الفلسطينية المحتلة بهدف إقامة دولة فلسطينية مستقلة".

إن سعي جامعة الدول العربية من أجل تكتيف التعاون الكامل مع منظومة الأمم المتحدة في جميع المجالات، يجعلها حريصة على استمرار التشاور والتباحث معها لإيجاد كل السبل والوسائل الممكنة التي تكفل تنفيذ جميع القرارات

وترأست جامعة الدول العربية والأمم المتحدة بصورة مشتركة الاجتماع التاسع المعني بالتعاون بين الأمانتين العامتين، الذي عُقد في فيينا في نيسان/أبريل ٢٠٠٦، حيث أجرى المشاركون من الجانبين تقييماً للأنشطة التعاونية التي تم تنفيذها منذ الاجتماع العام الثامن للتعاون. وقرروا النظر في تنظيم دورات تدريبية عديدة خلال عام ٢٠٠٧ حول مراقبة الانتخابات ومنع نشوب النزاعات وتسوية الصراعات، وتنفيذ مشروع تسريح ودمج الجنود وإنشاء قاعدة بيانات إقليمية في إطار الدول العربية تتعلق بالأسلحة الصغيرة والخفيفة. كما نظر المشاركون في تنظيم اجتماع مشترك مع منظمات ووكالات الأمم المتحدة ذات الصلة لمساعدة جامعة الدول العربية في إنشاء آلية إنذار مبكر في إطار مفهوم "السلم العربي ومجلس الأمن"، والاستفادة من خبرة الأمم المتحدة في مجال الدبلوماسية الوقائية وتسوية الصراعات، ومناقشة الطرق والوسائل التي تضمن استفادة جامعة الدول العربية من الخبرة الفنية لمنظومة الأمم المتحدة في بناء الهياكل الأساسية لـ "السلم العربي ومجلس الأمن". وكذلك نظر الطرفان في إمكانية تنظيم ندوة حول الأعلام الأرضية في المنطقة العربية.

وشدد المشاركون في الاجتماع التاسع على ضرورة "بناء ثقافة لحوار الحضارات وتقوية التحالف بينها والحفاظ على قيم التعايش السلمي والكرامة الإنسانية" وأهمية تدابير احترام المعتقدات الدينية والأماكن المقدسة. وفي هذا الصدد، وجّه الاجتماع اهتماماً خاصاً للبيان المشترك الصادر في الدوحة عن الأمين العام لجامعة الدول العربية، والأمين العام للأمم المتحدة، والأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي، ووزير خارجية قطر ووزير خارجية تركيا.

ومن أوجه التعاون الأخرى مشاركة الأمم المتحدة في الاجتماع التحضيري لجامعة الدول العربية في مؤتمر الوفاق العراقي الذي عقد في القاهرة في تشرين الثاني/نوفمبر

القرارات التي اتخذت في الأمم المتحدة بمصادقة الصكوك الدولية، وترجمة تلك الالتزامات إلى تشريعات وطنية، وإقرار الميزانيات المخصصة لتنفيذها، وممارسة الرقابة على التنفيذ. وأعلنوا أيضا رغبتهم في مساءلة الأمم المتحدة من قبل الشعوب التي تعمل هي لخدمتها في أرجاء العالم كافة.

وترددت عبارات الإعلان الصادر عن المؤتمر العالمي لرؤساء البرلمانات في الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي، التي تدعو إلى تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والبرلمانات الوطنية والإقليمية وخاصة عن طريق الاتحاد البرلماني الدولي، بهدف النهوض بكل جوانب إعلان الألفية وتعزيز إصلاح الأمم المتحدة. ويجري تناول تلك النقاط في تقرير الأمين العام، ومشروع القرار بشأن التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي الذي يكرر بعض الاقتراحات الرئيسية التي وردت في ذلك التقرير.

ويرحب الأمين العام بجلسة الاستماع البرلمانية السنوية التي تُعقد هنا في الأمم المتحدة والجلسات البرلمانية المتخصصة الأخرى التي تُعقد في مؤتمرات الأمم المتحدة الكبرى، ويدعو إلى زيادة تنظيم تلك اللقاءات المشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي. وفي الحقيقة، نحن نقوم بذلك فعلا. وفي جلسة الاستماع البرلمانية لعام ٢٠٠٦ التي سنعقد هنا في غضون أسابيع قليلة، سنتدارس منع نشوب الصراعات وبناء السلام، وسينظر البرلمانيون في التقرير الرئيسي للأمين العام بشأن هذا الموضوع.

وخلال العام الماضي، عقد الاتحاد البرلماني الدولي مجموعة من الجلسات البرلمانية المتخصصة في الأمم المتحدة بهدف زيادة الوعي بين المشرعين والتشجيع على المزيد من الإسهام البرلماني المتسق الرامي إلى تذليل بعض المشاكل العالمية الكبرى. وركزت الجلسات على الأنماط المبتكرة لتمويل التنمية ومشاركة المرأة في الشؤون السياسية

الصادرة عن هذه المنظمة سواء تلك المتعلقة بتزع السلاح، أو محاربة الإرهاب، أو تسوية النزاعات بالطرق السلمية.

ومن أهم أولويات جامعة الدول العربية إيجاد حل عادل ودائم للنزاع العربي الإسرائيلي وفقا لقرارات الشرعية الدولية ومرجعية مدريد ومبادرة السلام العربية. وإن تعزيز التعاون بين المنظمين سيرسخ الجهود الجارية في مواجهة التحديات والأخطار العالمية وإحلال الأمن والسلم الدوليين وكذلك العمل على إخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل، وإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وفقا لقرارات الشرعية الدولية.

إن التعاون بين جامعة الدول العربية ومنظمة الأمم المتحدة ينبع من تراث الثقافة العربية التي تنادي بالتسامح والعيش في سلام مع الآخرين عن طريق الحوار بين الحضارات.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): وفقا للقرار ٣٢/٥٧ المؤرخ ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، أعطي الكلمة الآن للأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي، السيد أندرياس جونسون.

السيد جونسون (الاتحاد البرلماني الدولي) (تكلم بالانكليزية): معروض على الجمعية تقرير الأمين العام عن التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي (A/61/256، الجزء الثالث). وأعتقد أن الأعضاء سيتفقون على أن التقرير يبين الشراكة الدينامية الجوهرية بين المنظمين. وما كانت هذه التطورات ممكنة لولا رؤية الأمين العام كوفي عنان. وتقدم إليه بالتهنئة على إنجازاته الهائلة هنا في الأمم المتحدة.

في العام الماضي، التقى رؤساء برلمانات من جميع أنحاء العالم هنا في مقر الأمم المتحدة للإعلان عن تأييدهم للأمم المتحدة قوية وفعالة. وتعهدوا بتقديم المساعدة في تنفيذ

نحن مستعدون لإيجاد الوسائل لضمان الدعم البرلماني لبعض القضايا الرئيسية الشاملة مثل الصحة والعمالة وحماية البيئة والهجرة والعنف ضد المرأة وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقات وتعميم مراعاة المنظور الجنساني.

وعلى المستوى التنفيذي، زاد الاتحاد البرلماني الدولي من عمله في عدد من الميادين منها: توفير المعرفة المختصة بالبرلمانات وولاياتها وأنماط الهيكلية والعمل ووضع المعايير وتطوير أفضل الممارسات للديمقراطية البرلمانية والانتخابات الحرة والتزهية. وتقديم الدعم الفني للبرلمانات، بما في ذلك من خلال المركز العالمي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البرلمان الذي أنشئ مؤخرا بالاشتراك مع إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وتعزيز الحوار والمصالحة، القائمة على الخبرة الطويلة للاتحاد البرلماني الدولي في تسهيل الحوار السياسي بين الفرقاء من خلال الدبلوماسية البرلمانية، وتقديم الدعم للبرلمانات في مجال حقوق الإنسان واحترام الصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، وتعزيز المساواة الجنسانية والشراكة بين الرجل والمرأة في السياسة.

وبينما يطور الاتحاد البرلماني الدولي هذه البرامج، يعمل كذلك على تعزيز تعاونه مع هيئات الأمم المتحدة الجديدة. لقد أنشأ الاتحاد البرلماني الدولي علاقة عمل وثيقة مع صندوق الأمم المتحدة للديمقراطية، وفي أوائل هذا الأسبوع وقعت المنظمتان اتفاقا للتعاون. وقدم الاتحاد البرلماني الدولي مشروعين - الأول يتعلق بعمل البرلمانات الوطنية في أفريقيا بشأن تطبيق الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، والثاني لدعم المشاركة السياسية للمرأة في بوروندي. وقد وافق صندوق الأمم المتحدة للديمقراطية على تمويلها وسوف يدخلان مرحلة التنفيذ في الأسابيع القادمة.

ويعمل الاتحاد البرلماني الدولي كذلك مع لجنة الأمم المتحدة لبناء السلام. وفي الأسبوع الماضي، شاركنا في

والاستراتيجيات الوطنية الرامية إلى مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والحكم في أقل البلدان نموا.

ولقد شرعنا في إجراء مشاورات مع مكتب رئيس الجمعية العامة، ومختلف إدارات الأمم المتحدة وممثلي الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بغية تحديد المجالات التي تستدعي اتخاذ المزيد من الإجراءات البرلمانية. وأود أن أضيف أننا نرى ضرورة استحداث نظام أكثر اتساقا للمشاورات بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي.

ويتفق الأمين العام مع ذلك الرأي. وفي تقرير الأمين العام، يدعو المنظمتين إلى دراسة إنشاء آلية دائمة للمشاورات والتنسيق. ويخلص إلى إمكانية استكشاف وسائل لإشراك الاتحاد البرلماني الدولي بطريقة أكثر انتظاما في الاستراتيجيات التي تنفذ على نطاق المنظومة كيما تنظر فيها منظومة الأمم المتحدة ورئيس مجلس المديرين التنفيذيين.

ويتطلع الاتحاد البرلماني الدولي إلى ترجمة تلك التوصيات عمليا. وخلال المناقشة الأخيرة التي تمت هنا بشأن تنشيط الجمعية العامة، اقترح الاتحاد البرلماني الدولي إدراج جلسة الاستماع البرلمانية السنوية في جدول أعمال الجمعية العامة نفسها. وبالتالي يمكن أن تصبح جلسة الاستماع مجلسا سياسيا للجمعية العامة يُعنى ببعض القضايا الكبرى الواردة في جدول أعمالها. وفي الوقت ذاته، فإنها ستجعل أعضاء البرلمانات يطلعون على عمل الجمعية العامة، ويسجلون دعمهم لتنفيذ قرارات الجمعية العامة.

وقبل بضعة أسابيع، أدلى الاتحاد البرلماني الدولي ببيان أمام لجنة الأمم المتحدة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج بشأن مسألة إقامة تعاون أقوى بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي. واسترعى انتباه الأعضاء إلى المذكرة التي أعدها الاتحاد لتلك الجلسة.

التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية وغيرها الوارد في الوثيقة A/61/256.

وبوصفها ثاني أكبر منظمة حكومية دولية بعد الأمم المتحدة، تمثل منظمة المؤتمر الإسلامي ٥٧ دولة عضوا. إنها مجموعة متنوعة من الدول من جميع الجوانب الاقتصادية والسياسية والثقافية. إن القوة الديمغرافية والموارد الهائلة المتاحة للدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي أدت إلى اتخاذ توجه واضح في منظمة المؤتمر الإسلامي، كما يظهر في برنامج العمل للسنوات العشر الذي اعتمده مؤتمر القمة المعقود في مكة المكرمة في شهر كانون الأول/ديسمبر من العام الماضي. ويقيم برنامج السنوات العشر أبرز التحديات التي تواجه العالم الإسلامي اليوم، ويحدد استراتيجيات عملية وموضوعية لمعالجتها بصورة فعالة. وهو يتجاوب مع الحاجة إلى التعاون الحاسم وإلى اتخاذ المبادرات اللازمة لمواجهة التحديات السياسية والاجتماعية - الاقتصادية والثقافية والعلمية الخطيرة التي تواجه العالم الإسلامي، والتعامل بصورة فعالة مع آثارها على وحدته وسلامته وأمنه وتنميته.

وفي هذا الشأن، تضع منظمة المؤتمر الإسلامي البرامج لزيادة قدرتها في الميادين المختلفة مثل بناء السلام وتعزيز حقوق الإنسان والحكم الرشيد والمساءلة والشفافية. ولا يزال القضاء على الفقر والتنمية الاجتماعية الاقتصادية لأقل البلدان نموا، لا سيما في أفريقيا، إلى جانب التعليم والتنمية العلمية والتكنولوجية للدول الأعضاء، في أعلى سلم أولويات منظمة المؤتمر الإسلامي.

وكما يظهر في مشروع القرار الذي جرى تعميمه على الدول الأعضاء والذي أشار إليه رئيس مجموعة منظمة المؤتمر الإسلامي هذا الصباح، يقوم الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي بدور أوسع وأنشط في منع نشوب الصراعات وحل الصراعات وبناء السلام في مرحلة ما بعد انتهاء

الدورة التي عقدتها لجنة بناء السلام بشأن بوروندي التي طرح فيها الاتحاد البرلماني الدولي سلسلة من المقترحات للعمل في ميدان الحكم الرشيد.

وأخيرا وليس آخرا، يتطلع الاتحاد البرلماني الدولي لتطوير علاقة عمل وثيقة مع مجلس حقوق الإنسان الجديد. وسوف يضيف ذلك إلى عملنا السابق مع مفوضية حقوق الإنسان الذي شمل نشر سلسلة من التوجيهات للبرلمانيين بشأن المعايير الدولية لحقوق الإنسان وعقد اجتماعات مائدة مستديرة وحلقات دراسية للبرلمانيين بخصوص قضايا حقوق الإنسان الهامة. ويجري حاليا إعداد كتيب مكرس للاتفاقية الجديدة المعنية بحقوق المعوقين.

وأمامنا فرصة سانحة لإقامة شراكة استراتيجية حقا بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي للعمل على تحقيق السلام والأمن والتنمية والتقدم الديمقراطي في العالم. والاتحاد البرلماني مستعد لمواجهة هذا التحدي، وندرك أنه لكي يقدر لنا النجاح، فلا بد من التزام جميع الدول الأعضاء بمساعدتنا.

وفي الختام، أود أن أنتهز هذه الفرصة لأتقدم بالشكر لبعثة إيطاليا الدائمة على عرضها مشروع القرار الخاص بالتعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي، وأشكر كذلك العديد من البلدان التي تشارك في تقديم مشروع القرار. ونيابة عن الاتحاد البرلماني الدولي، أرجو من جميع الأعضاء اعتماد مشروع القرار بتوافق الآراء.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): عملا بالقرار رقم ٣٣٦٩ (د-٣٠) المؤرخ ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٥، أعطي الكلمة الآن للمراقب عن منظمة المؤتمر الإسلامي لإلقاء كلمته.

السيد وهاب (منظمة المؤتمر الإسلامي) (تكلم بالانكليزية): تود منظمة المؤتمر الإسلامي أن تعبر عن تقديرها الخالص للأمين العام والأمانة العامة للتقرير عن

التابعة لمنظومة الأمم المتحدة المعنية، ونأمل أن تتمكن جميعها من المشاركة.

وفي شهر تموز/يوليه من هذا العام، وقّعت منظمة المؤتمر الإسلامي مذكرة تفاهم مع مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان تركز على التعاون في ميادين تبادل المعلومات وبناء القدرات الإقليمية ودون الإقليمية والوطنية لاعتماد سياسات ومبادئ توجيهية بشأن حقوق الإنسان وتشجيع التصديق على معاهدات حقوق الإنسان.

وأود أن أختتم كلمتي بالتعبير عن أملّي وتوقعي أن يتعزز بسرعة التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي في جميع ميادين الاهتمام والقيم والمثل المشتركة. وبينما نترك ذلك للتاريخ ليصدر حكمه على نتيجة جهودنا المشتركة، تلقي تحديات عصرنا الراهن على عاتق كلا المنظمتين أعباء ثقيلة ومسؤوليات مشتركة. وفي القيام بتلك المسؤوليات، تتطلع منظمة المؤتمر الإسلامي للتعاون الوثيق وزيادة تقوية التفاعل مع جميع الوكالات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة.

السيد أونيشينكو (أوكرانيا) (تكلم بالانكليزية):
يود وفد أوكرانيا أن يدلي ببيان بصفته رئيساً للجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. لقد اتسمت الأسابيع القليلة الماضية بتحديات لم يسبق لها مثيل للجهود العالمية لعدم الانتشار ونزع السلاح النووي فضلاً عن السلم والأمن الدوليين. وأثار إعلان جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية عن إجراء تجربة نووية في ٩ تشرين الأول/أكتوبر استنكاراً عالمياً عارماً، ودفع الهيئات الدولية وقادة العالم إلى التعبير عن شديد احتجاجهم.

إن اتخاذ قرار مجلس الأمن ١٧١٨ (٢٠٠٦) بالإجماع وجّه رسالة قوية إلى حكومة جمهورية كوريا

الصراع، ويشارك في جهود السلام في أجزاء مختلفة من العالم، لا سيما تلك التي تشمل دولاً عضواً في منظمة المؤتمر الإسلامي.

ومع ذلك، فإن منظمة المؤتمر الإسلامي لا تحاول معالجة كل هذه التحديات بمفردها، إذ لديها شركاء راغبون مثل الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة والمجتمع المدني والمنظمات الإقليمية الأخرى.

ويسرنا أن نشير إلى أن التعاون بين منظمة المؤتمر الإسلامي والأمم المتحدة في تزايد إذ تتم على نحو متواتر الاتصالات المباشرة بين الأمينين العامين بخصوص المسائل ذات الاهتمام المشترك. وترغب المنظمتان في مواصلة التعاون في الميادين السياسية والاجتماعية والإنسانية والثقافية والعلمية لإيجاد حلول للقضايا العالمية.

وأود نيابة عن منظمة المؤتمر الإسلامي ومؤسساتها المتخصصة أن أطمئن الجمعية العامة إلى أن منظمة المؤتمر الإسلامي ستبقى مكرسة للمهام المشتركة التي تسعى منظمتنا لتحقيقها.

إن أحد مجالات التعاون الهامة بين منظمتنا هو في ميدان العمل الإنساني. فمجرد وقوع كارثة فيضان التسونامي والزلازل المدمرة في آسيا، ساهمت منظمة المؤتمر الإسلامي بدرجة كبيرة في الجهود الغوثية في المنطقة. وتعمل منظمة المؤتمر الإسلامي عن كثب مع المنظمات الحكومية الدولية الأخرى للمساعدة في وضع حد للمجاعة في الصومال والنيجر. وتعاونت مع اليونيسيف في تنظيم أول مؤتمر مشترك على المستوى الوزاري بخصوص حقوق الطفل، عقد في المغرب في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥. وفي الشهر القادم، ستعقد منظمة المؤتمر الإسلامي أول مؤتمر بشأن دور المرأة في التنمية، وقد دُعيت إليه جميع الوكالات

المؤقتة عقب التفجير الذي حدث والنشر السريع لهذه المعلومات، كما أنها أشادت بالنجاح التنظيمي التقني الذي يمكنها بسرعة من أن توفر للدول الموقعة وللمجتمع الدولي بيانات موثوقة عن ذلك الحدث. ونود نحن أيضا أن نشارك الدول الأخرى الإشادة بجهود الأمانة التقنية المؤقتة، ونعرب عن تقديرنا ودعمنا التامين للأمين التنفيذي، تيبور توث، ونرحب بتقريره الذي قدمه إلى الجمعية العامة اليوم.

وقد وجهت الأحداث الأخيرة اهتمام المجتمع العالمي المتجدد والمتزايد إزاء دور معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية - وهو دور لا مبالغة في تقديره فيما يتعلق بمسألة نزع السلاح النووي ومنع انتشار الأسلحة النووية. وتلك مسألة ما زالت من بين أهم التحديات التي تواجه الجنس البشري اليوم.

وقدم بلدي أيضا إسهاما حاسم الأهمية من أجل تحقيق هدف معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ولقد مر ما يزيد على عقد من الزمان منذ أن تخلت أوكرانيا عن ترسانتها النووية التي كانت ثالث أكبر ترسانة نووية في ذلك الوقت. وكنا كذلك من أوائل الدول التي وقعت وصدقت على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، والتي نفذت على نحو تام واجباتها والتزاماتها طبقا للنظام العالمي لعدم الانتشار.

وتشعر أوكرانيا أيضا بمسؤولية خاصة في ذلك الصدد. وقد أيد بلدي على الدوام، بصفته منسقا لجهود دول أوروبا الشرقية الرامية إلى تعزيز التصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب، الجهود التي يبذلها شركاؤه واللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في تعزيز هذه المعاهدة. وفي ذلك الصدد، نرحب بقيام دول

الشعبية الديمقراطية، وأعاد تأكيد تصميم المجتمع الدولي على إيقاف عملية تزايد انتشار أسلحة الدمار الشامل. ومثل ذلك التطور تحديا صعبا للجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، بصفتها هيئة دولية معتمدة في هذا الميدان، ولأجهزة الرصد والتحقق التابعة لها. وإن أوكرانيا لفخورة لأن اللجنة والأمانة التقنية المؤقتة كانتا أول هئتين دوليتين اتخذتا إجراء سريعا للرد على الإعلان الذي صدر عن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

وأود أن أذكر في ذلك الصدد أن رئيس اللجنة التحضيرية والأمين التنفيذي أصدرتا في ٦ و ٩ تشرين الأول/أكتوبر بيانين يتضمنان رسالتين قويتين إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بشأن ما اتخذته من إجراءات.

وأود أن أكرر تأكيد النداءين الموجهين في البيانين الآنف ذكرهما إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بألا تقوم بأي تجارب نووية، وبأن تمارس أقصى قدر ممكن من ضبط النفس في المستقبل من أجل تفادي الخطوات التي قد تترتب عليها آثار دولية كبيرة، وكذلك النداء الموجه إلى كل الدول بأن تتحلي بأكبر قدر من ضبط النفس، وبأن تستمر في تنفيذ الوقف الاختياري للتفجيرات التجريبية للأسلحة النووية والتفجيرات النووية الأخرى.

وأعربت الوفود في الاجتماع اللاحق المفتوح باب العضوية لمكتب اللجنة التحضيرية الذي انعقد بعد مجرد ساعات من الإعلان المذكور آنفا في ٩ تشرين الأول/أكتوبر عن عميق قلقها إزاء الإجراء الذي اتخذته بيونغ يانغ.

ولاحقا، في ضوء الجلسة الاستثنائية التي عقدها اللجنة في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر، أعربت الوفود عن تقديرها لجودة المعلومات التي قدمتها الأمانة التقنية

وإن وفدي لعلى ثقة من أن نظام الرصد والتحقق العملي والفعال سيوفر عند نفاذه طريقة موثوقا بها لضمان الامتثال للمعاهدة. ونحن ملتزمون بتقديم مساهمة كبيرة لتحقيق هذا الهدف، بما في ذلك عن طريق استضافة محطة دولية لنظام الرصد في أوكرانيا.

وقبل مجرّد شهر واحد، أيدت أوكرانيا البيان الوزاري الذي اعتمد في الاجتماع الذي عقد في نيويورك بتاريخ ٢٠ أيلول/سبتمبر، بمناسبة الذكرى السنوية العاشرة لفتح المعاهدة للتوقيع. ونود أن نؤكد هنا من جديد تقيدنا بالالتزامات الواردة في تلك الوثيقة.

وما برح بلدي، الذي يشكل دوره في نزع السلاح النووي مثالا للآخرين، من أقوى المؤيدين الدائمين للصك الدولي المعياري في هذا الميدان. وتؤكد أوكرانيا من جديد تصميمها على زيادة الإسهام في الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف التي تنص عليها هذه المعاهدة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): استمعنا إلى آخر متكلم في المناقشة بشأن هذا البند في هذه الجلسة. وقبل أن نمضي قدما في أعمالنا، أود أن آخذ رأي الجمعية العامة فيما يتعلق بالشروع في النظر خلال هذه الجلسة في مشروع القرارين L/61/L.6، بصيغته المنقحة شفويا، و A/61/L.7.

وسيلزم في هذا الصدد، بالنظر إلى أن مشروع القرارين لم يعمما إلا في وقت سابق من اليوم، غض النظر عن الحكم ذي الصلة الوارد في المادة ٧٨ من النظام الداخلي. وفيما يلي نص ذلك الحكم:

”ولا يجوز، كقاعدة عامة، مناقشة أي اقتراح أو طرحه للتصويت في أي جلسة من جلسات الجمعية العامة، ما لم تكن قد عممت نسخ منه على جميع الوفود في موعد لا يتأخر عن اليوم السابق ليوم انعقاد تلك الجلسة“.

أطراف جديدة بالتصديق مؤخرا على هذه المعاهدة، ونطلب إلى الدول الأخرى أن تحذو الحذو نفسه.

وتشيد أوكرانيا أيضا بالخطوات المتخذة لإنشاء مناطق جديدة خالية من الأسلحة النووية، وتشيد خاصة بالتقدم المحرز مؤخرا فيما يتعلق بإنشاء واحدة من هذه المناطق في وسط آسيا. ونثني على الجهود الرامية إلى تعزيز وإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، ونؤيد جعل منطقة شبه الجزيرة الكورية منطقة خالية من الأسلحة النووية على نحو يمكن التحقق منه.

وتواصل أوكرانيا، بصفتها رئيسة للجنة التحضيرية هذا العام، العمل من أجل التوصل إلى نظام معزز للتحقق، وهو نظام أساسي الأهمية لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب. وتشعر أوكرانيا بالتشجيع إزاء جهود منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب لإنشاء نظام التحقق المتصل بالمعاهدة. وقد تم إحراز تقدم كبير في بناء ذلك النظام في السنة الماضية.

وبالإضافة إلى الأهداف الرئيسية لنظام التحقق المتعلق بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب، سيكون لهذا النظام مزايا مدنية أخرى، وبخاصة من خلال إنشاء نظام للإنذار بالأعاصير المسماة تسونامي. ومن شأن ذلك الإنجاز، جنبا إلى جنب مع المزايا العلمية والمدنية الناجمة عن تنفيذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب، أن يساعد على إقناع الدول التي لا تزال مترددة في الانضمام إلى المعاهدة على أن تفعل ذلك. وفي ذلك الصدد، يقدر وفدي أنشطة الاتصال التي يقوم بها الأمين التنفيذي، ويشجع الأمانة التقنية المؤقتة على الاستمرار في بذل جهودها المتعلقة بهذا الأمر. وستقوم أوكرانيا، بعد قليل بصفتها رئيسا للجنة التحضيرية، بعرض مشروع قرار بشأن هذا البند الفرعي.

وأرمينيا، وإسبانيا، وأستراليا، وإستونيا، وإسرائيل، وأفغانستان، وألبانيا، وأنتيغوا وبربودا، وأندورا، وإندونيسيا، وأنغولا، وأوغندا، وأوكرانيا، وأيسلندا، وبابوا غينيا الجديدة، وباراغواي، وباكستان، وبالاو، والبرازيل، والبرتغال، وبلجيكا، وبلغاريا، وبليز، وبنغلاديش، وبنما، وبوتسوانا، وبوروندي، والبوسنة والمهرسك، وبولندا، وبيرو، وبيلاروس، وتايلند، وتركيا، وتوغو، وتيمور - ليشتي، وجامايكا، والجبل الأسود، والجزائر، والجمهورية العربية الليبية، وجمهورية أفريقيا الوسطى، والجمهورية التشيكية، والجمهورية الدومينيكية، والجمهورية العربية السورية، وجمهورية كوريا، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وجنوب أفريقيا، وجورجيا، جيوتي، والدانمرك، والرأس الأخضر، وزامبيا، وسان تومي وبرينسيبي، وسان مارينو، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وسانت كيتس ونيفس، وسانت لوسيا، وسري لانكا، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، وسنغافورة، والسنغال، وسوازيلند، والسودان، وسورينام، والسويد، وسيراليون، وسيشيل، وصربيا، والصومال، وطاجيكستان، وغابون، وغرينادا، وغواتيمالا، وغينيا، وغينيا - بيساو، وفيجي، وكازاخستان، والكاميرون، وكرواتيا، وكمبوديا، وكندا، وكوستاريكا، والكونغو، والكويت، ولبنان، وليبيريا، وليتوانيا، وليختنشتاين، ومدغشقر، والمكسيك، وملاوي، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، ومنغوليا، ومولدوفا، وموناكو، ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، وناميبيا، وناورو، والنرويج، ونيجيريا، ونيكاراغوا، ونيوزيلندا، وهاتي، وهندوراس، وهنغاريا، وهولندا، واليابان، واليمن، واليونان.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر اعتماد مشروع القرار A/61/L.6 بصيغته المنقحة شفويا؟

وما لم أسمع أي اعتراضات، سأعتبر أن الجمعية العامة توافق على اقتراح غض النظر عن ذلك الحكم الوارد في المادة ٧٨ من النظام الداخلي.

تقرر ذلك.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): تبت الجمعية

الآن في مشاريع القرارات A/61/L.4، و A/61/L.5، و A/61/L.6 بصيغته المنقحة شفويا، و A/61/L.7.

مشروع القرار A/61/L.4 عنوانه "التعاون بين الأمم

المتحدة ومنظمة التعاون الاقتصادي في البحر الأسود". وأود أن أعلن أنه منذ عرض مشروع القرار A/61/L.4، انضمت إلى مقدميه البلدان التالية: بيلاروس، وكازخستان، والنمسا.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اعتماد

مشروع القرار A/61/L.4؟

اعتمد مشروع القرار A/61/L.4 (القرار ٤/٦١).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): مشروع القرار

A/61/L.5 عنوانه "التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية - الأفريقية". وأود أن أعلن أنه منذ عرض مشروع القرار A/61/L.5، انضمت إلى مقدميه البلدان التالية: تايلند، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وسري لانكا، ومدغشقر، ومنغوليا.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر اعتماد

مشروع القرار A/61/L.5؟

اعتمد مشروع القرار A/61/L.5 (القرار ٥/٦١).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): مشروع القرار

A/61/L.6، بصيغته المنقحة شفويا، عنوانه "التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي". وأود أن أعلن أنه منذ عرض مشروع القرار A/61/L.6 أصبحت البلدان التالية من مقدميه: الاتحاد الروسي، وإثيوبيا، وأذربيجان، والأرجنتين،

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البنود الفرعية (ب)، و (د)، و (ي)، و (ك) من البند ١٠٨ من جدول الأعمال؟
تقرر ذلك.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): بهذا تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ١٠٨ من جدول الأعمال.

أود، قبل رفع الجلسة، أن أعلم الأعضاء بأن مشاريع القرارات الواردة في إطار بنود فرعية أخرى من البند ١٠٨ من جدول الأعمال ستعرض في مرحلة لاحقة.
رفعت الجلسة الساعة ١٠/١٨.

اعتمد مشروع القرار A/61/L.6 بصيغته المنقحة شفويا (القرار ٦١/٦).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): مشروع القرار A/61/L.7 عنوانه "التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للفرانكوفونية". وأود أن أعلن أنه منذ عرض مشروع القرار A/61/L.7 أصبحت البلدان التالية من مقدميه: أوكرانيا، والبرتغال، وبوركينا فاسو، وتايلند، وتوغو، والجمهورية الدومينيكية، وجورجيا، وسلوفاكيا، وشيلي، وغينيا - بيساو، وكازاخستان، وكولومبيا، ولاتفيا، وموريشيوس، والنرويج، والنمسا، وهندوراس.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر اعتماد مشروع القرار A/61/L.7؟

اعتمد مشروع القرار A/61/L.7 (القرار ٦١/٧).